وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2022

وحدة الاتصال والاعلام

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني

ولي العهد المعظم

فهرس المحتويات

الفصل الأول: المقدمة	**11**
كلمة معالي وزير العدل	12
مقدمة	14
الهيكل التنظيمي لوزارة العدل	15
نبذة عن وزارة العدل	16
الهدف الوطني	16
الرؤية	16
الرسالة	17
القيم الجوهرية	17
سياسة الجودة	18
موازنة وزارة العدل	19
خدمات وزارة العدل	19
الفصل الثاني: المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية	21
المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (2022-2026)	22
دائرة إشهار الذمة المالية	22
إدارة قضايا الدولة	24
شؤون الخبرة	26
البنية التحتية	27
مشروع المحاكمات عن بعد	28
التحول الإلكتروني	29
المزاد الإلكتروني	30
خدمات الدفع الإلكتروني	30
تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية	32
الدراسات	35
تعزيز الوصول إلى العدالة	36
حق الحصول على المعلومات	37
منصة بخدمتكم	38
بدائل العقوبات السالبة للحرية	38
المساعدة القانونية	42
تطوير البنية التحتية	44
تطوير التشريعات	46

الفصل الثالث: التعاون الدولي وحقوق الانسان	49
التعاون الدولي	50
الجمعيات	51
حقوق الإنسان	52
منع الاتجار بالبشر	52
الأحداث	54
قسم متابعة مراكز الإصلاح والتأهيل	55
المرأة والطفل	55
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	55
حماية الحقوق والحريات	56
المسؤولية المجتمعية	56
الفصل الرابع: الملاحق	59
العدل في صور	61
العدل في أرقام لعام 2022	64

فهرس الجداول

جدول رقم (1) نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام 2022 للنفقات الرأسمالية	19
جدول رقم (2) مشروع المحاكمات عن بعد	28
جدول رقم (3) إحصائيات وزارة العدل عام (2022)	31
جدول رقم (4) إحصائية التدريب مصنفة حسب الجنس (ذكر، أنثى)	33
جدول رقم (5) إحصائية التدريب مصنفة حسب الإقليم (وسط، شمال، جنوب)	33
جدول رقم (6) 7.إحصائية التدريب مصنفة حسب الفئة الوظيفية (أولى، ثانية، ثالثة، عقود، عليا)	33
جدول رقم (7) إحصائية التدريب موزعة خلال أشهر العام (2022)	33
جدول رقم (8) تفاصيل الموظفين على رأس عملهم	34
جدول رقم (9) جدول يبين عدد طلبات حق الحصول على المعلومة الواردة إلى الوزارة	37
جدول رقم (10) طلبات منصة بخدمتكم	38
جدول رقم (11) إحصائيات بدائل العقوبات السالبة للحرية	41
جدول رقم (12) طلبات المساعدة القانونية لعام 2022	44
جدول رقم (13) طلبات النقض بأمر خطي	47
جدول رقم (14) طلبات إعادة المحاكمة	47
جدول رقم (15) طلبات العفو الخاص	47

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2022

الفصل الأول

المقدمة

كلمة معالي وزير العدل

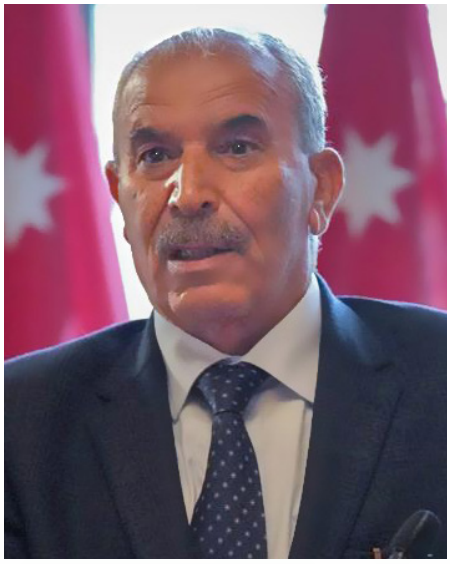

يطيب لي في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر لجميع موظفي وزارة العدل على الجهود التي بذلوها خلال العام الماضي في تحقيق رؤى وزارة العدل وأهدافها، التي تضطلع بمهام استراتيجية كبرى في توفير الإسناد اللازم للسلطة القضائية وتوطيد استقلالها، وذلك بالتنسيق الدائم مع المجلس القضائي وباقي الشركاء، ضمن الحدود الدستورية الفاصلة في الاختصاص.

وإدراكًا من وزارة العدل لأهمية دورها في تحقيق سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وفي مقدمتها تيسير الوصول إلى العدالة، فقد سعت وزارة العدل خلال العام (2022) إلى تحسين قيام المحاكم والدوائر التابعة لها بمهامها ضمن ظروف لائقة وميسرة، من خلال تهيئة الموارد البشرية والتجهيزات والمباني، للارتقاء بمستوى خدمات العدالة ونجاعتها.

وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات والنتائج المميزة خلال العام (2022)، ولا سيما في تهيئة البنية التحتية، وخاصة التكنولوجية منها، تحقيقًا للهدف الاستراتيجي للوزارة في تسخير استخدام التكنولوجيا الحديثة في خدمة العدالة، وما زالت خدمات وزارة العدل في اتساع حتى شملت (51) خدمة إلكترونية، فضلًا عن التوسع في محاكمة النزلاء عن بعد، ومشروع السوار الإلكتروني كبديل للتوقيف أو كعقوبة بديلة، وتعزيز بدائل العقوبات السالبة للحرية، وضمان تقديم المساعدة القانونية لمستحقيها، إذ أسهم ذلك كله في تحديث السياسة الجزائية.

وإنّنا، بقدر اعتزازنا بما أُنجِزَ، فإننا نؤكد حرصنا على تعظيم تلك الإنجازات خلال العام القادم، وخاصة في مجال التحديث الإداري، واتباع الأساليب الإدارية الحديثة، وعصرنة الإدارة، والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، والانفتاح الكامل على السلطة القضائية لتحقيق متطلباتها، ضمن استراتيجية قطاعية تشاركية مع المجلس القضائي، تتضمن توطيد استقلال السلطة القضائية، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، والارتقاء بجودة خدمات العدالة..

حمى الله الأردن عزيزاً قوياً متيناً بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين .

الدكتور أحمد الزيادات

وزير العدل

مقدمة

يتضمن الكتاب السنوي لوزارة العدل (2022) موجزًا للإنجازات التي تحققت على مدار عام من العمل المتواصل والدؤوب، من خلال مختلف المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة والمحاكم، وبدعم ومتابعة حثيثة من القيادات العليا في وزارة العدل، وبشراكة حقيقية وفاعلة مع المعنيّين في قطاع العدالة؛ من أجل الوصول إلى تحقيق الغايات والأهداف التي أُنشِئت الوزارة من أجلها، التي تسعى إلى تحقيقها من خلال دورها في إطار الأهداف الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

يشتمل الكتاب على أربعة فصول، تضم عددًا من المحاور التي بُنِيَت على المحاور والأهداف الاستراتيجية للوزارة، ضمن استراتيجية قطاع العدالة (2022-2026)، كذلك الخدمات التي تقدمها ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ومنع الاتجار بالبشر، والمساعدة القانونية، والعقوبات المجتمعية البديلة وغيرها، ويتكوّن الفصل الأول من التعريف بالوزارة، من حيث نشأتها، والخدمات التي تقدمها، وهيكلها التنظيمي.

وقد أفرد الفصل الثاني للإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الاستراتيجية للوزارة، ومحاور عملها، وتضمن تفصيلًا عمّا قامت به الوزارة، من حيث توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي، وتعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون، إضافةً إلى المساهمة في تطوير منظومة التشريعات وانجازاتها في التحول الإلكتروني الذي قطعت فيه شوطًا كبيرًا، وقد تحقَّق إنجاز ملحوظ في هذا الجانب، من خلال الخدمات الإلكترونية، بهدف التسهيل على المواطنين.

ويستعرض الفصل (الثالث) إنجازات الوزارة في تعزيز الوصول الى العدالة

يتناول الفصل (الرابع) أبرز الإنجازات التي تمت بلغة الأرقام، من خلال الجداول الإحصائية المرفقة.

إن ما تحقق من إنجازات يعد خطوة في مسيرة الوزارة لتحقيق رؤيتها ورسالتها في المساهمة في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة، ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة؛ لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

الهيكل التنظيمي لوزارة العدل

نبذة عن وزارة العدل

أُنشِـئَت وزارة العدل في 1921/4/11 تحت مسـمى «مشـاور العَدليّة»، التي تُعنى بتوفير البنية التحتية للجهاز القضائي، ورفده بالكوادر الإدارية اللازمة لإدارة شـؤونه، ولتكون نبراسًـا يهتدى في إقامة العدل بين النَّاس، وسندًا للجهاز القضائي.

منذ ذلك التاريخ باشرت الوزارة دورها في تحقيق رسـالة الدولة الأردنية الأساسـية، المتمثلة بإقامة العدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات، وتطوَّر دور الوزارة، وتوسّـع ممتدًّا للعديد من المجالات، ومن ضمنها حماية حقوق الإنسـان، ومكافحة الإرهاب، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، والمساعدة القانونية والعدالة الجزائية، وتحديث التشريعات ومراجعتها، ووضع أسس مرجعية للتشريع، والمساهمة في تحقيق منظومة النزاهة الوطنية، وتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون.

ولتحقيق أهدافها التي انبثقت عن الأهداف الوطنية للدولة الأردنية، تسـعى وزارة العدل لتعزيز دورها التنموي، من خلال تحسين خدماتها، ورفع كفاءة نتائجها، ومأسسة العمل وفق الأهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة وتوجهات وزارة العدل، وفي هذا الإطار دأبت الوزارة على تطوير خططها الاسـتراتيجية المتعاقبة بشـكل تشـاركي، فجاء تطوير خطة وزارة العدل الاستراتيجية للأعوام (2022-2026)؛ ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدتها الوزارة بشكل خاص، وقطاع العدالة بشكل عام.

بـدأت الـوزارة عملها قبل حوالي مئة عام، وتدخل مئويتهـا الثَّانية متدرجة في تطوير المهمات التي أوكلت إليها، حتى وصلت اليوم إلى أتمتة خدماتها، وأنشـأت قصور عدل لمواكبة التطور المجتمعي والسـكاني، وقلصت خدمة المراجعين إلى فترة زمنية قصيرة، من خلال مراكز الخدمات الشّاملة التي افتتحتها.

وتؤدي الوزارة اليوم مهمات محدَّدة وواضحة، كتقديم الخدمات اللوجسـتية والفنية للجهاز القضائي، ورسـم السياسـات والأطر التشريعية العصرية والمسـاندة القانونية، والتَّعاون مع الجهات المحلية والدَّولية، وحماية حقوق الإنسـان، والحفاظ على المال العام.

الهدف الوطني

ترسـيخ دولة القانون والمؤسسـات، وتحقيق العدالة والمسـاواة، وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية، وحماية الحقوق والحريات.

الرؤية

التميز في تحقيق العدالة.

الرسالة

المساهمة في توفير بيئة تشريعية وبنية تحتية داعمة تساهم في حوكمة ورفع كفاءة وفاعلية العمليات والخدمات في القطاع والتحول الرقمي، ورسم السياسات وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وحماية المال العام وتحصيله.

القيم الجوهرية

- الاستقلالية
- الشفافية
- المهنية
- المساواة
- إسعاد المتعاملين
- الشراكة الفعالة
- الابتكار والتميز
- الاحترام
- النزاهة
- الحياد

سياسة الجودة

نلتزم نحن وزارة العدل (إدارة وموظفين) بتبني الجودة كقاعدة أساسية للعمل، وتعزيز المؤسسية والمهنية والشفافية، كما نلتزم ونسعى لتحقيق الأهداف التالية للجودة:

- المساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية ذات كفاءة وعادلة؛ لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص.
- الارتقاء بمستوى أداء المعاونين القضائيين والمعاونين الإداريين للقيام بمهامهم بكفاءة.
- الإدارة الفعالة للبيانات والمعلومات والاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.
- تقديم خدمات ذات جودة عالية تنسجم مع أهداف الوزارة، وتلبّي احتياجات متلقي الخدمة (الداخليّين والخارجيّين) ومتطلباتهم وتوقعاتهم.
- زيادة درجة رضا متلقي الخدمة.
- تأمين بيئة عمل ملائمة للعاملين كافة.
- التطوير والتحسين المستدام للأنشطة والخدمات المقدمة.
- الحفاظ على مسؤولياتنا الأخلاقية والبيئية والاجتماعية ودعم المجتمع المحلي.

ولتحقيق ذلك قامت وزارة العدل بـ:

- استحداث نظام لإدارة الجودة وتطبيقه بما يتلاءم مع طبيعة عمل الوزارة والمحاكم، على نحو يتوافق مع متطلبات المواصفة القياسية آيزو (2000:9001).
- بناء القدرة المؤسسية ورفع كفاءة العاملين في جميع المستويات.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لرفع مستوى تقديم الخدمة، والوصول إلى بيئة عمل خالية من الأوراق.
- إشراك العاملين كافة، وبجميع المستويات بوضع نظام إدارة الجودة وتطبيقه، وتعميق روح التعاون وتوثيقها بينهم، وتشجيعهم على التقدم المستمر، وتحفيزهم لتحقيق أهداف الوزارة المعلنة، والالتزام بالجودة.
- توفير جميع الموارد اللازمة والتدريب الفعّال لتطبيق النظام.
- وضع مؤشرات أداء مناسبة لتحسين الجودة.
- مراجعة مستوى تطبيق النظام ومدى تحقيق الأهداف باستمرار، مع تزويد الجميع بالتغذية الراجعة حول النتائج.
- تبني معايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتميّز الأداء الحكومي والشفافية، وتطبيق متطلباتها.

- تطبيق التشريعات التي تحكم عمل الوزارة.
- تطوير العلاقات مع موردي الوزارة، بما يساعد على تطوير جودة الخدمات.
- المراجعة المستمرة لسياسة الجودة وأهدافها وتحديثها.

موازنة وزارة العدل

أولًا: تَعُدّ الوزارة موازنتها وفق الموازنة الموجهة بالنتائج.

ثانيًا: الاستغلال الأمثل للمخصصات المرصودة ضمن موازنة الوزارة لعام (2022).

ثالثًا: بلغت نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام (2022) (95.1%) موزعة بنسبة (95.9%) على النفقات الجارية (91.9%) للنفقات الرأسمالية.

جدول رقم (1) نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام 2022 للنفقات الرأسمالية

البيان	المخصص	صافي المخصص	النفقات	نسبة الإنفاق
النفقات الجارية	55,617,000	55,617,000	53,312,414	%95.9
النفقات الرأسمالية	13,836,000	12,052,100	11,071,500	%91.9
المجموع	69,453,000	67,669,100	64,383,914	%95.1

خدمات وزارة العدل

يقدم مركز وزارة العدل الخدمات الآتية:

- طلبات المساعدة القضائية.
- طلب إجراء التبليغات القضائية.
- طلب نقل المحكوم عليه.
- طلب تسليم المجرمين (ملفات استرداد مجرم فارّ).
- طلبات إعادة المحاكمة.
- طلبات النقض بأمر خطّيّ.

- طلبات العفو الخاصّ.
- طلب اعتماد خبير.
- المساعدة القانونية.
- تصديق الوكالات والوثائق الرسمية.
- خدمة الكاتب العدل.

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2022

الفصل الثاني

المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية

المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (2022-2026) والأهداف الفرعية

عملت وزارة العدل ضمن عدة محاور رئيسة متضمنة أهدافًا فرعية؛ لإنجاح دورها في تهيئة البيئتين القضائية والإدارية، وما يترتب عليها من دعم ومساندة إدارية للسلطة القضائية للنهوض بعملية التقاضي، ودورها في رسم السياسات، ودعم عملية الصياغة التشريعية؛ لتساهم جهود الوزارة في تعزيز سيادة القانون، وحماية الحريات والحقوق، من خلال دورها الأساسي في تيسير سبل الوصول إلى العدالة، وجميع ما ينضوي تحت هذه العملية من أعمال وجهود، ومن خلال التعاون، وبناء الشراكات الفعّالة بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (2022-2026)

- تطوير عمليات التقاضي
- تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية
- تعزيز الوصول إلى العدالة
- تطوير البنية التحتية
- تطوير التشريعات

لقد جاء مبدأ سيادة القانون ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء، وخاصة ممّن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع، ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية، وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعّالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية، وبالقضاء، منها.

دائرة إشهار الذمة المالية

تُعَدّ دائرة إشهار الذمّة الماليّة من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد، ويمثل قانونها وسيلة من وسائل الحماية لمؤسسات الدولة والمال العام، وفي ذات الوقت حماية كل من يشغل منصبًا أو وظيفة عامة، ويخضع لأحكام القانون؛ لأنّه يقدم آلية لتحديد التنازع أو التعارض الحالي أو المحتمل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب أو الوظيفة، وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة، الأمر الّذي يمكِّن من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا التنازع، وحماية مصالح الطرفين.

وقد أنشـأت الدائرة، وبدأت ممارسـة عملها، بموجب أحكام قانون إشـهار الذمة المالية رقم (54) لسنة (2006)، الذي حلّ محلّه قانون الكسب غير المشروع رقم (21) لسنة (2014)، وذلك في إطار التطوير والتحديث الذي اقتضى أن تصدر الدولة تشريعات جديدة لتطوير عمل الدائرة، إذْ وسّـع القانون الجديد دائرة المكلّفين، وشـدَّد العقوبات على المكلّفين المتخلفين عن إشـهار ذمتهم المالية بعد تبليغهم، كما صدر بمقتضى هذا القانون نظام عمل دائرة إشـهار الذمة المالية رقم (111) لسـنة (2014).

وعملت دائرة إشهار الذمّة الماليّة على ذلك من خلال:

- مخاطبـة الجهـات ذات العلاقـة؛ لتزويد الدائرة بأسـماء الأشـخاص المكلّفين وفقًـا لأحكام قانون الكسـب غير المشروع التابعـين لهـا، وأي معلومات أخـرى تتعلق بهم، فقد بلـغ عدد هذه الجهات قرابـة (135) جهة.
- إعـداد وتحديـث قاعـدة بيانات نظام إشـهار الذمة المالية التي تتضمن أسـماء المكلّفين ووظائفهـم وعناوينهم، والمواعيد الواجب تقديم الإقـرارات خلالها، وتاريخ تقديمها.
- إعداد المخاطبات لجميع الجهات المشار إليها، وتزويدهم بنماذج الإقرار حسب عدد المكلّفين المشمولين بأحكام القانون.
- تسـلم الإقرارات وأي بيانات وإيضاحات متعلقة بها من المكلفين بتقديمها وفق المواعيد المحددة في القانون، بعد وضعها في ظرف مغلق ومكتوم.
- الاحتفاظ بالإقرارات في الدائرة بالحالة التي قدمت بها، وتثبيت ذلك في سـجلات الدائرة، وتسـليم مقدم الإقرار إشـعارًا بتسلمه.
- عدد الأشخاص المكلفين بالإشهار لعام (2022) (4364) مكلفًا.

إدارة قضايا الدولة

يُعَدّ الوكيل العام الممثل القانوني للحكومة ودوائرها، إذ يمثلها كمُدَّعٍ ومدعى عليه، وإنَّ تمثيله لا يقتصر على ذلك فحسب، وإنما يمتدّ ليشمل جميع مؤسسات الدولة، إذ إنه يملك حق إقامة الدعاوى التي للحكومة ودوائرها وفق أحكام القانون، وله حق الدفاع عن الحكومة ودوائرها في الدعاوى المرفوعة عليها دون حاجة إلى إذن وفقًا للتشريعات النافذة.

يتولى الوكيل العام إقامة الدعاوى التي تكون لدوائر الدولة، ويساعده وكلاء موجودون بمختلف المحافظات، وذلك لغايات المرافعة والدفاع في القضايا المتعلقة بجميع الوزارات والدوائر الرسمية، وذلك بموجب نص المادة رقم (4) من قانون إدارة قضايا الدولة رقم (28) لسنة (2017) وتعديلاته، التي تنص على أنه (يتولى الوكيل العام بالإضافة لوظيفته إقامة الدعاوى التي لدوائر الدولة على أي كان وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ويمارس المهام والصلاحيات التالية: تمثيل دوائر الدولة فيما يرفع منها أو عليها من الدعاوى لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ولدى هيئات التحكيم والجهات الأخرى التي يخولها القانون أو الاتفاقيات التي تعقدها المملكة الأردنية الهاشمية اختصاصًا قضائيًّا سواء داخل المملكة أو خارجها، ولدى دوائر التنفيذ عند تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح دوائر الدولة).

مجلس إدارة قضايا الدولة

ويتألّف من الآتية أسماؤهم:

- رئيس المجلس: وزير العدل
- نائب الرئيس: وكيل عام إدارة قضايا الدولة
- أمين عام وزارة العدل
- أمين عام وزارة المالية
- أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان
- وكيل إدارة قضايا الدولة
- أمين سر مجلس إدارة قضايا الدولة

ويختص مجلس إدارة قضايا الدولة بالصلاحيات والمهام الآتية:

1) رسم السياسة العامة للدائرة.

2) إعداد تقرير سنوي عن أعمال الدائرة، وسير الدعاوى التي تتولاها الدائرة داخل المملكة أو خارجها، ورفعه لمجلس الوزراء بوساطة الوزير.

3) الموافقة على المصالحات في الدعاوى قيد النظر التي لم يصدر بها قرار قطعي بعد من المحاكم المختصة بناءً على تنسيب اللجنة.

4) تعيين الوكلاء وإنهاء عملهم بناءً على تنسيب الوكيل العام والموافقة على انتدابهم وإعارتهم.

5) اتخاذ الإجراءات والأعمال كافة التي من شأنها حفظ مصالح الدائرة والجهات التي تمثلها.

6) إلغاء أي قرار يصدر عن اللجنة أو تعديله، ما لم يكن قد نُفِّذَ فعلًا.

لجنة دعاوى الدولة:

- وكيل عام إدارة قضايا الدولة (رئيس اللجنة).
- وكيل إدارة قضايا الدولة (نائب رئيس اللجنة).
- وكيل إدارة قضايا الدولة (عضو).
- مندوب من وزارة المالية (عضو).
- مندوب من وزارة المالية (عضو).
- مندوب من وزراة الأشغال العامة والإسكان (عضو).
- ديوان التشريع والرأي (عضو).

وتختص اللجنة بالصلاحيات والمهام الآتية:

1) البتّ في المواضيع المزمع رفع دعاوى بها، التي تبين بعد دراسة الوكيل العام لها أنها في غير صالح دوائر الدولة، أو إذا وقع خلاف في الرأي بين دائرة الدولة المعنية والوكيل العام.

2) البتّ في إسقاط أيّ دعوى في أيّ مرحلة كانت عليها، بما في ذلك مرحلتا الاستئناف والتمييز، إذا كان الاستمرار في نظرها يضرّ بمصلحة دائرة الدولة المعنية، وذلك بناءً على تنسيب الوكيل العام.

3) التنسيب إلى المجلس للموافقة على المصالحات في الدعاوى قيد النظر التي لم يصدر بها قرار قطعي بعد من المحاكم المختصة.

➤ شؤون الخبرة

- بناءً على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي، وتعزيز سيادة القانون التي جاء فيها إيجاد جهة تتبع لوزارة العدل تتولى شؤون الخبرة لدى المحاكم النظامية، إذ استحدثت مديرية شؤون الخبرة، الذي على أثره صدر نظام شؤون الخبرة رقم (35) لعام (2018)، وصدرت تعليمات شؤون الخبرة لتنظيم عمل الخبراء، وصدر قرار مجلس تنظيم شؤون الخبرة بتحديد أنواع الخبرة للمحاكم النظامية، وإعداد سجل وجدول للخبراء لتسهيل عمل المحاكم النظامية، وتعزيز مفهوم النزاهة والحيادية باعتماد خبراء مؤهلين، وعكس تلك المعلومات إلكترونيًّا من خلال إنشاء نظام إلكترونيّ خاص بالخبرة.
- صدر نظام معدل رقم (92) لسنة (2019) معدل لنظام الخبرة رقم (35) لسنة (2019)، ويتمثل التعديل بنص المادة (4/أ) من النظام المتمثلة بإعطاء الصلاحية بموجب التعديل لمعالي وزير العدل باختيار أعضاء مجلس تنظيم شؤون الخبرة غير الدائمين.
- وعليه، شُكِّلَ مجلس تنظيم شؤون الخبرة استنادًا إلى أحكام المادة (4/أ) من النظام أعلاه التي تنص على ما يأتي: «يشكل في الوزارة مجلس يسمى مجلس تنظيم شؤون الخبرة» برئاسة معالي الوزير لمدة ثلاث سنوات، وتم اعتماد النماذج المنصوص عليها في نظام الخبرة.
- وعُدِّلَ نظام الخبرة بموجب النظام المعدل رقم (22) لسنة (2020) المتضمن استيفاء بدلات للطلبات والاعتماد، وتمّت الموافقة عام (2022) على قبول ما يقارب (403) طلب خبرة بعد اعتمادهم من مجلس تنظيم شؤون الخبرة، وتم استيفاء البدلات على الطلبات لـِ (369) طلبًا.

استخدام وتطوير التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة

➤ محور البنية التحتية:

حرصت وزارة العدل على إيلاء محور البنية التحتية لمرافق العدل أهمية كبيرة، إذ تمّ:

- طرح عطاء خلال عام (2022) وتم خلاله شراء (420) جهاز حاسوب، (200) طابعة، (55) ماسحًا ضوئيًّا، وتم شراء هذه الأجهزة، وخصوصًا أجهزة الحاسوب، لغايات استبدال الأجهزة القديمة بما يضمن سرعة الإجراءات وحسن سير عملها، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات من تعيينات جديدة للسادة القضاة والموظفين.
- جمع جميع المعلومات الخاصة بأمن المعلومات، كالبرامج المثبتة، وصلاحيات المستخدمين، والمجلدات المشاركة على جميع الأجهزة الطرفيّة، ضمن شبكة وزارة العدل، وإعداد تقارير بالمخالفات متاحة لموظفي الدعم الفني، لِتتِمَّ مراقبتها ومتابعتها من شعبة أمن المعلومات بقسم البنية التحتيّة.
- إنشاء موقع من فريق البنية التحتية يقوم باختصار الرسائل الخاصة بالخدمات الإلكترونية (sms) مثل عدم المحكومية والمزادات وغيرها، لتقليل عدد الرسائل المرسلة للمستخدم من (3) أو (4) رسائل إلى رسالة واحدة، بإجمالي تكلفة مالية تم توفيرها بمقدار (17,657·102) ألف دينار أردني.
- العمل على زيادة كفاءة أمن المعلومات ضمن شبكة وزارة العدل على النحو الآتي:
- تحديث مضاد الفيروسات الحالي إلى آخر إصدار، ومتابعة تحديثاته الدورية على جميع الأجهزة.
- ربط حسابات المستخدمين على نطاق وزارة العدل (domain) مع نظام شؤون الموظفين كمرحلة أولى؛ لإيقاف حسابات المستخدمين الذين ليسوا على رأس عملهم أو الحسابات غير المستخدمة منذ مدة، وتم الربط عن طريق إضافة الرقم الوظيفي على حساب المستخدم على النطاق.
- تجهيز خادم جديد لتحديثات ((Microsoft، وتحديده كمصدر رئيس لمتابعة الأجهزة وتزويدها بالتحديثات الآمنية والدورية لِـ (Microsoft) ضمن شبكة الوزارة.
- البدء بتحديث شبكة المحاكم الخارجية وتأمينها، عن طريق شراء خطوط ربط جديدة من مزودي خدمة مختلفين، وتزويد المحاكم بجدران نارية فرعية، ويضاف إلى ذلك تفعيل خطوط الربط ضمن شبكة الحكومة الآمنة للمواقع الجاهزة بهذه الخدمة.
- إعداد دراسة كفاءة وفاعلية البنية التحتية التكنولوجية لوزارة العدل، إذ تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي للبنية التحتية التكنولوجية لوزارة العدل، وإعداد الاحتياجات والتوصيات اللازمة بما يحقق الأهداف الواردة في استراتيجية قطاع العدالة

- (2022-2026) وتضم (رفع الجاهزية الإلكترونيّة، وأمن المعلومات وحمايتها، والشبكة الداخلية لوزارة العدل، وقواعد البيانات، والأنظمة التشغيلية، وعقود الرخص).
- تنفيذ ومتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بالأمن السيبراني التي تتضمن (تحديث جميع أنظمة التشغيل على الأجهزة، وحجب الأنظمة غير المعتمدة، ومتابعة مضاد الفيروسات وتحديثاته على جميع الأجهزة، وفحص الثغرات الأمنية على الأجهزة فحصًا دوريًّا، وإجراء اللازم بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني).

مشروع المحاكمات عن بعد

- نفَّذَت وزارة العدل مشروع المحاكمات عن بعد منذ عام (2019)، وذلك بالتعاون مع المجلس القضائي ومديرية الأمن العام، فتمّ تفعيل النظام في جميع محاكم البداية وأقسام محكمة بداية عمان وعددها (18)، بالإضافة إلى محكمة الجنايات الكبرى، ومحكمة استئناف عمان، مع جميع مراكز الإصلاح والتأهيل، فقد بلغ عدد جلسات المحاكمة عن بعد مع مراكز الإصلاح والتأهيل عام (20229 نحو (72918) جلسة.
- تم تفعيل الاستماع لشهادات شهود خارج البلاد باستخدام تقنية الاتصال المرئي، مما كان له دور في تسريع عملية التقاضي، إذ بلغ عدد جلسات الشهود عن بعد عام (2022) نحو (237) جلسة.

جدول رقم (2) مشروع المحاكمات عن بعد

- تم طرح عطاء خلال العام (2022) لشراء (25) جهازًا للمحاكمات عن بعد؛ ليتمّ تَوْزيعُها على المحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل.
- جارٍ العمل خلال الخطة التنفيذية للسنوات القادمة على التوسع في مشروع المحاكمات عن بعد؛ لتشمل المحاكم الصلحية،

بالإضافة إلى زيادة عدد القاعات في مراكز الإصلاح والتأهيل.

التحول الإلكتروني

قامت وزارة العدل بتطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمحاكم، وذلك لتسهيل تسجيل الطلبات والدعاوى، والاستعلام عنهم بما يخفف العبء على موظفي المحاكم والمواطنين، بتقليل الوقت اللازم لتسجيل الدعاوى وتقديم الطلبات الإجرائية ومتابعتها إلكترونيًّا.

1) تم إضافة الخدمات الجديدة الآتية على البوابة الإلكترونيّة:

- خدمات جديدة على طلبات التنفيذ، مثل: (منع معارضة، ملكية عقار، الشفعة، تقسيم الأموال المنقولة، الأولوية، إخلاء مأجور، التنفيذ على أحكام دعاوى الغرفة الاقتصادية).
- خدمة جديدة لمعاملات الكاتب العدل (كفالات المكرمة الملكية).
- خدمة جديدة لاستعراض مرفقات الدعاوى الجزائية على جميع المحاكم.
- خدمة جديدة لإصدار كشف حساب القضية التنفيذية.

2) تم إضافة مجموعة من الخدمات الجديدة على تطبيق وزارة العدل (MOJ) فيما يتعلق بالمحامين، هي:

- خدمة إنشاء حساب محامٍ جديد.
- خدمة الاستعلام عن الدعاوى.
- خدمة الاستعلام عن المبالغ المحولة للبنوك.
- خدمة إصدار كشف حساب القضية التنفيذية.
- خدمة الاستعلام عن جلسات الدعاوى.
- خدمة إرسال رمز التحقق على البريد الإلكتروني.

3) تم إضافة مجموعة من الخدمات الجديدة على تطبيق وزارة العدل، هي:

- خدمة إصدار كشف حساب القضية التنفيذية.
- خدمة إرسال رمز التحقق على البريد الإلكتروني.

- خدمة لتلقي الشكاوى والاقتراحات الخاصة بتطبيق وزارة العدل.

4) تم إضافة خدمة جديدة على نظام عدم المحكومية، إذ أصبح بإمكان الأجانب إرسال رقم الوثيقة إلى التحقيقات الجنائية دون حاجة إلى مراجعتها.

جارٍ العمل مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على إعداد وثائق العطاء لصيانة بوابة الخدمات الإلكترونية وتطويرها لوزارة العدل، لغايات إضافة مجموعة كبيرة من التحسينات، ومواكبة التحديثات بما يلبي احتياجات متلقّي الخدمة.

➤ المزاد الإلكتروني

بناءً على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي التي تتضمن حوسبة المزادات العلنية وإجراءاتها ونشر المزادات مباشرة على الموقع الإلكتروني للوزارة، فقد جهدت وزارة العدل في تنفيذ هذه التوصية، فتمّ تطوير نظام للمزادات الإلكترونية، وأتمتة العديد من الإجراءات المتعلقة بالمزادات، ويأتي ذلك لتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من المزاودين، وتحصيل الثمن الأعلى للملكيات المعروضة للبيع عن طريق المزاد العلني في دوائر التنفيذ للحفاظ على حقوق المدينين، ولتسهيل الإجراءات على المزاودين بالاطلاع على المزادات ومواعيدها، وتفاصيل الملكيات المعروضة للبيع، وصورها ومواصفاتها وتقرير الخبرة، والاشتراك بالمزاودة إلكترونيًّا، بالإضافة إلى دفع مبلغ تأمين المزايدة إلكترونيًّا من خلال الموقع.

➤ خدمات الدفع الإلكتروني

تتوافر خدمات الدفع الإلكتروني للمتعاملين، بحيث تصل رسالة فورية لمتلقي الخدمة عند عملية الدفع الإلكتروني تتضمن رابطًا يحتوي صورة الوصل الإلكتروني، ويمكن للمواطن طباعته والاحتفاظ بنسخة منه على هاتفه، ولا يلزم مراجعة المحكمة للحصول على وصل ورقي.

➤ خدمة تحويل دفعات التنفيذ والإيجار إلى حسابات أصحاب الحقوق في البنوك

يقوم المحكوم له / المالك بتعبئة نموذج التعهد الخاص بعملية التحويل، الذي يتم الحصول عليه من المحكمة، ومن ثم يقوم بمراجعة البنك الخاص بحسابه للمصادقة على صحة البيانات المدرجة في نموذج التعهد، وتعبئة رقم الحساب الخاص به (IBAN)، وتسليم نموذج التعهد لدائرة التنفيذ لحفظه في ملف الدعوى / ملف الإيجار، فيقوم المحاسب بإعداد مستندات الصرف، وتحويل المبالغ المتاحة للقبض إلى حساباتهم البنكية مباشرة وبشكل أسبوعي.

مشروع الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة

تم الربط الإلكتروني مع كل من الجهات الآتية:

- إدارة المختبرات والأدلة الجرمية، فيما يتعلق باستلام التقارير إلكترونيًّا، وإدارة حماية الأسرة والأحداث، وذلك ضمن مشروع الربط الإلكتروني مع مديرية الأمن العام.
- تم تجهيز الربط مع دائرة الجمارك العامة، ودائرة الضريبة، ودائرة الأراضي والمساحة، ونقابة المحامين (الربط بخصوص المساعدة القانونية).

مشروع تطوير نظام إدارة الدعاوى (ميزان)

- تم إضافة العديد من التحسينات على نظام إدارة القضايا "ميزان" التي تتعلق بما يأتي: (غسل الأموال، والغرفة الاقتصادية، وتعديلات قانون التنفيذ، وقانون العقوبات المعدل لعام (2022)، ومديرية التعاون الدولي، والربط مع دائرة النائب العام فيما يتعلق بالمساعدات القضائية والمجرم الفارّ، وتفعيل إصدار مذكرات كفّ الطلب، ورفع إشارة منع السفر الإلكترونية من محاسبي التنفيذ القضائي والمطار لغايات تسريع الإجراءات، وعكس الدفعات على النظام مباشرة، والاستعاضة عن كفّ الطلب المؤقت (الورقي)، وتطبيق خيار «نسيت كلمة المرور» ضمن نظام ميزان، بإرسال رمز تحقق على هاتف المستخدم؛ لضمان حماية معلومات الدخول إلى النظام وسريّتها، بالإضافة إلى العديد من التحسينات الأخرى.
- تم إجراء التعديلات على نظام ميزان للربط مع البنك المركزي بخصوص نظام الحوالات الإلكترونية (UGPI) ضمن النسخة التجريبية لنظام ميزان؛ ليتم تفعيل إرسال الحوالات إلكترونيًّا مع البنك المركزي حال الانتهاء من جميع الترتيبات، وتوقيع الاتفاقية مع البنك المركزي.
- جارٍ العمل على أتمته أعمال مديرية المساعدة القانونية والربط مع المحاكم ونقابة المحامين، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذها بداية عام (2023).

جدول رقم (3) إحصائيات وزارة العدل عام (2022)

المؤشرات	المجموع
عدد المحاكمات عن بعد	72918
عدد المزادات الإلكترونية	6172
عدد التحويلات التي تمت عن طريق iban	354,266
مجموع المبالغ المحولة عن طريق iban /دينار	249,336,086·273
عدد الدعاوى الحقوقيّة المسجلة إلكترونيًّا	14340

عدد الدعاوى التنفيذية المسجلة إلكترونيًّا	70260
عـدد الطلبـات الإجرائيـة المسـجلة إلكترونيًّـا/ تراكمي منـذ انطلاق الخدمة	534082
عدد المستخدمين من السادة المحامين للبوابة الإلكترونية /تراكمي	13394
أفراد/عدد المستخدمين للبوابة الإلكترونية	251127
عدد الخدمات الإلكترونية	51
عدد الأوراق المؤرشفة في المحاكم	29812887
عدد شهادات عدم المحكومية /عربي/لا ورقي	426968
عدد شهادات عدم محكومية /إنجليزي/لا ورقي	34249
عدد شهادات عدم محكومية /لا ورقي	461217

تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

تُعَـدُّ وزارة العـدل من أوائل المؤسسـات الحكومية المشـاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميـز، وهي أرفع جائزة للتميز على مسـتوى المملكة، وانطلاقًا من ذلك فإنَّ الوزارة تعمل وفق نهج التميز الذي تتبناه في خططها وسياسـاتها ومشـاريعها، وتعمل الوزارة في هذا الإطار على الاستفادة المثلى من مواردها الملموسة وغير الملموسة من الموارد المادية والبشرية والمعرفية؛ من أجل تحقيق أفضل النتائج ومستويات الأداء.

وقد أوْلَت وزارة العدل هذا الهدف اهتمامًا واسعًا لإيمانها بأهميته من خلال:

1) تطوير الموارد البشرية وإدارتها وتخطيطها وتنميتها من خلال مجموعة من الإجراءات:

- عدد الموظفين الذين تم تدريبهم خلال العام (2022) بشكل مكرر:(8793) موظفًا في الأقاليم الثلاثة (الوسط، والشمال، والجنوب).
- عدد الموظفين الذين تم تدريبهم خلال العام (2022) دون تكرار: (3717) موظفًا في الأقاليم الثلاثة (الوسط، والشمال، والجنوب) أي ما نسبته (79%) من العدد الكلي للموظفين.
- عدد الدورات التدريبية المنعقدة خلال العام (2022) بشكل مكرر: (406) دورات تدريبية.
- عدد الدورات التدريبية المنعقدة خلال العام (2022) دون تكرار: (143) دورة تدريبية.

جدول رقم (4) إحصائية التدريب مصنفة حسب الجنس (ذكر، أنثى)

عدد المتدربين الإجمالي	ذكر	أنثى
8793	4671	4122

جدول رقم (5) إحصائية التدريب مصنفة حسب الإقليم (وسط، شمال، جنوب)

عدد المتدربين الإجمالي	الوسط	الشمال	الجنوب
8793	5478	2009	1122

جدول رقم (6) 7.إحصائية التدريب مصنفة حسب الفئة الوظيفية (أولى، ثانية، ثالثة، عقود، عليا)

عدد المتدربين الإجمالي	أولى	ثانية	ثالثة	عقود	عليا
8793	5307	1265	2131	86	3

جدول رقم (7) إحصائية التدريب موزعة خلال أشهر العام (2022)

الرقم	الشهر	عدد المتدربين	عدد الدورات
1	كانون الثاني	146	11
2	شباط	133	12
3	آذار	694	33
4	نيسان	26	1
5	أيّار	277	19
6	حزيران	1298	47
7	تمّوز	919	40
8	آب	1357	61
9	أيلول	845	44
10	تشرين الأوّل	1415	52
11	تشرين الثّاني	1353	63
12	كانون الأوّل	330	23
13	العدد الإجمالي	8793	406

- تـم الانتهـاء مـن عقد برنامج (بنـاء القدرات القيادية) لِــ (43) موظفًا، الذي يهدف إلى تأهيل صـفٍّ ثانٍ من الوظائف القياديـة في الـوزارة والمحاكـم، وقد عُقِد على ثلاث مراحـل، في كل مرحلة تم عقد مجموعة مـن البرامج التدريبية.
- تم تطبيق منهجية تقييم الأداء الفردي المرتبطة بتقييم الأداء المؤسسي، وتدريب الموظفين المعنيين عليها وحوسبتها.

- تـم عقـد اتفاقية مع معهـد الإدارة العامة؛ لتحقيق مؤشرات المنحة المقدمة من الوكالة الإسـبانية للإنماء، ضمن مشروع الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن "نحو نظام فعّال ومسـتدام للمسـاعدة القانونية" المتضمنة تنفيذ (20) برنامجًا ضمن المواضيع المختلفة.
- تـم الانتهـاء من تحقيق المؤشرات الخاصة بمنحة القرض الفرنسي ضمن مشروع دعـم تطوير العدالة المدنية والتجارية في الأردن.
- إعداد خطة التدريب السنوية لعام (2023)، واعتمادها وفق الأسس والمعايير الموضوعة بخصوص ذلك.
- عقد البرامج التدريبية الخاصة بالموظفين مسـتحقي الترفيع الوجوبيّ والجوازيّ لعام (2022) لموظفي إقليم الوسـط، وفق أسـس المشـاركة في البرامج التدريبيّـة، لغايات الترفيع الوجوبيّ والجوازيّ الصادرة عـن مجلس الخدمة المدنية من خلال المعهد القضائي؛ لِترشـيد النفقات الخاصة بالتدريب والاسـتغلال الأمثل للموازنة المرصودة لغايات التدريب.
- تم متابعة السير الدراسي للموظفين المبعوثين (داخلي وخارجي) مع الجهات المعنية وتزويد ديوان الخدمة المدنية بها.
- تم متابعة عملية تقييم الأداء السـنوي للمرحلتين الأولى والثانية مع جميع المحاكم والمديريات والدوائر المعنية من خلال الاتصال الهاتفي معهم، وإرسال بريد إلكتروني يبين التزامهم بإجراء مرحلتي المراجعة الأولى الثانية.
- تم إعداد دليل إرشاديّ لهندسة إجراءات المرشحين للتعيين.
- تم إعداد دليل إرشاديّ لهندسة إجراءات معاملات إنهاء الخدمات لموظفي وزارة العدل.

جدول رقم (8) تفاصيل الموظفين على رأس عملهم

عدد الموظفين الكلي على راس عمله	ذوي اعاقة	حالات انسانية	استثناء رئاسة وزراء	ابناء واسر الشهداء
٤٧٢٢	٧٣	٣٨	٢٤	١٠

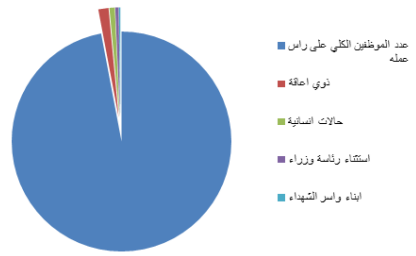

2) تعزيز مبادئ التميز في جميع مؤسسات قطاع العدالة، وبناء ثقافة العاملين من خلال:

العمل على ديمومة الارتقاء بالأداء المؤسسي من خلال توفير الدعم الفني في مجالات وضع السياسات والاستراتيجيات، والتخطيط الاستراتيجي، ومتابعة الأداء المؤسسي وتقييمه وتقويمه، وتحسين الخدمات المقدمة، ومسح الإجراءات والعمليات وتبسيطها وتوثيقها ومتابعة حوسبتها، واقتراح ومتابعة مشروعات تحسين وتطوير الأداء المؤسسي للوزارة والمحاكم، وفيما يأتي ما تم إنجازه في هذا المجال خلال العام (2022):

- تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع العدالة (استراتيجية العدالة 2022-2026).
- مراجعة الهيكل التنظيمي للوزارة وتطويره بما يتناسب مع نظام التنظيم الإداري لوزارة العدل، كما تم مراجعة الهياكل التنظيمية للمحاكم النظامية (الابتدائية والصلحية)، والمحاكم الخاصة (محكمة بداية الجمارك ومحكمة الضريبة الابتدائية) وتم إعداد مُسَوَّدة لها لغايات الاعتماد وفق التصنيف (محكمة كبيرة / محكمة متوسطة / محكمة صغيرة).

➤ الدراسات

1) يجري العمل على تنفيذ دراسة المسح الوطني "حول الوصول إلى العدالة واحتياجات المساعدة القانونية" يجري العمل على تنفيذ الدراسة مع دائرة الإحصاءات العامة والعمل.

2) استمرار متابعة مؤشرات أداء وزارة العدل الفعلي والمستهدفات المتعلقة في المشاريع الرأسمالية والخطة الاستراتيجية والبرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2022-2026).

3) تم تنفيذ عدد من الدراسات المسحية:

- دراسة رضا المتعاملين عن الوساطة للعام (2022).
- دراسة فعالية البنية التكنولوجية وكفاءتها في الوزارة والمحاكم.
- دراسة رضا الشركاء للعام (2022).
- دراسة رضا متلقي الخدمة للعام (2022).
- دراسة تحليل عبء العمل إدارة قضايا الدولة.

4) متابعة تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية (2022 – 2026) وإعداد بطاقات مؤشرات الأداء وتعريفها (1010) مؤشرات، من مؤشرات الخطة الاستراتيجية.

5) تم إعداد مسودة استراتيجية المخاطر للأعوام (2022-2026).

6) مراجعة إجراءات العمل المعيارية وتوثيقها وإعادة إصدارها، وتحديث دليل خدمات الوزارة والمحاكم، وتحديث استمارة جرد البيانات المفتوحة مع وزارة الاقتصاد الرقمي.

الأدلة الإرشادية

تم إعداد الأدلة الإرشادية المتعلقة بـ:

1) دليل الإسوارة الإلكترونية.

2) دليل نظام إدارة التغيير.

3) دليل نظام إدارة العمليات.

4) منهجية اتخاذ القرارات.

تعزيز الوصول إلى العدالة

يشكل مبدأ سيادة القانون هاجسًا وطنيًّا يوليه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم الدعم والرعاية، ويؤكده كأولوية للدولة الأردنية ولدى أغلبية فئات المجتمع الأردني، فلا أحد فوق القانون.

ونقتبس من قول جلالة الملك المعظم في الورقة النقاشية السادسة ما يأتي: "إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفرادًا ومؤسسات وسلطات لحكم القانون، وكما ذكرت فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون، فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساسًا في نهجها، فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية، هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها وجاءت بها نهضتنا العربية الكبرى».

وضمن الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل في رفع كفاءة وفعالية أداء العدالة المدنية وعمليات الاتصال في القطاع والمؤسسات مشروع التوعية، نفَّذَت الوزارة - حسب الخطة السنوية لوحدة الاتصال والإعلام لعام (2022)، ومن خلال التعاون مع جميع المديريات المعنية في الوزارة والشركاء، عددًا من الحملات التوعويّة التي هدفت جميعها إلى تعزيز الوعي وزيادته لدى الفئات المستهدفة؛ للوصول إلى العدالة بشكل ميسَّر، وكانت على النحو الآتي:

1) المساعدة القانونية.

2) العقوبات المجتمعية.

3) الخدمات الإلكترونية.

4) السوار الإلكتروني.

5) التطبيق

6) الوساطة

الإشراف على تنفيذ (3) حملات توعوية بدعم من الاتحاد الأوروبي الوكالة الاسبانية للانماء وتنفيذ المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب، هي:

1) المساعدة القانونية.

2) الأحداث.

3) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

حق الحصول على المعلومات

ضمنت القوانين والمواثيق المحلية حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها، إذ يعزز حق الحصول على المعلومات من ثقة المجتمع بسيادة القانون.

ويُعَدّ الأردن من أوائل الدول العربية التي أصدرت قانونًا في حق الحصول على المعلومات قانون رقم (47) لسنة (2007)، والتزامًا من وزارة العدل بتبني الممارسات الفضلى لإنفاذ حق الحصول على المعلومات في المؤسسات العامة، يتم استقبال طلبات الحصول على المعلومة التي ترِد إلى الوزارة عبر قنوات الاتصال المختلفة، من خلال منسق المعلومات الذي يتولّى الرّدّ عليها حسب الأصول، وتوفّر وزارة العدل طلب الحصول على المعلومات من خلال نموذج إلكتروني على موقع الوزارة الإلكتروني ونموذج ورقي لِمَن يريد، كما تقوم بالرّدّ على جميع الطلبات التي ترِد إليها وتقع ضمن اختصاصها، وفي حدود المعلومات المتاحة في غضون (15) يومًا من تقديم الطلب، أمّا طلبات الإعلاميين / ذات المسار السريع فيتم الإجابة عنها خلال (3) أيّام.

جدول رقم (9) جدول يبين عدد طلبات حق الحصول على المعلومة الواردة إلى الوزارة

عدد الطلبات خلال عام (2022)	الردود عليها
72	70 تمت الإجابة عليهم
	2 طلبات تم رفضها

منصة بخدمتكم

استنادًا إلى التعليمات التنظيمية والإجرائية لمنصة بخدمتكم الصادرة بموجب أحكام نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم (156) لسنة (2016)، تستقبل وزارة العدل جميع الطلبات التي ترد عبر المنصة وتتعامل معها، باستثناء تلك المنظورة أمام القضاء أو النيابة العامة أو سبق أن صدر بها حكم قضائي وفق آلية تراعي حقوق مقدم الطلب المنصوص عليها في المادة (أ) من التعليمات، فيتم استقبال الطلبات الواردة من خلال المنصة على الصفحة الرسمية الرئيسة لبوابة الحكومة الإلكترونية www.jordan.gov.jo أو عبر تطبيق الهاتف (بخدمتكم) التي تتضمن (توجيه سؤال أو تقديم اقتراح، ثناء، شكوى أو بلاغ)، وأنه تم استبدال الرابط الخاص بنموذج الشكاوى الإلكترونية برابط منصة بخدمتكم وشعارها على جميع المواقع الإلكترونية الحكومية.

وقد تم استقبال (1376) طلبًا خلال عام (2022) وتم حل جميع الطلبات الواردة وإغلاقها.

وكانت الطلبات موزعة كالآتي:

جدول رقم (10) طلبات منصة بخدمتكم

التصنيفات	شكوى	اسأل الحكومة	اقتراح	ثناء
عدد الطلبات	730	564	37	45

بدائل العقوبات السالبة للحرية

أولًا: مفهوم بدائل العقوبات السالبة للحرية

هي العقوبة المجتمعية البديلة للعقوبة السالبة للحرية، التي يتم فيها تنفيذ أحد البدائل المنصوص عليها في المادة (25 مكررة) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته.

ثانيًا: بدائل العقوبات السالبة للحرية

- الخدمة المجتمعية: إلزام المحكوم عليه بموافقته القيام بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن (40) ساعة ولا تزيد على (100) ساعة، على أن يتم تنفيذ العمل خلال مدة لا تزيد على سنة.
- المراقبة المجتمعية: إلزام المحكوم عليه بالخضوع لبرنامج تأهيل تحدده المحكمة، يهدف لتقويم سلوك المحكوم عليه وتحسينه.
- المراقبة الإلكترونية: وضع المحكوم عليه تحت الرقابة الإلكترونية لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة.
- حظر ارتياد المحكوم عليه أماكن محددة مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة.

ثالثًا: نطاق تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية

- للمحكمة في الجنح، بناءً على تقرير الحالة الاجتماعية فيما خلا حالة التكرار، أن تقضي حتى وإن اكتسب الحكم الدرجة القطعية ببديل أو أكثر من البدائل.
- للمحكمة في الجنايات غير الواقعة على الأشخاص، فيما خلا حالات التكرار عند استخدام الأسباب المخففة والنزول بالعقوبة إلى سنة، أن تستبدل العقوبة المقضي بها، وبناءً على تقرير الحالة الاجتماعية ببديل أو أكثر من بدائل العقوبات السالبة للحرية المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

رابعًا: الآثار الإيجابية لبدائل العقوبات السالبة للحرية

- العوامل الاجتماعية: حماية المحكوم عليه من الانخراط في حال تنفيذ عقوبة سالبة للحرية بمجتمع تختلف فيه القيم والعادات عن المجتمع الذي يعيش ويمارس حياته الطبيعية فيه، بالإضافة إلى حماية الأسرة من التفكك، وتطبيقها يؤدي بالنتيجة إلى منع اختلاط المحكوم عليه بالمجرمين الخطرين، والحد من العود الجرمي ودمج المحكوم عليهم بالمجتمع.
- العوامل الاقتصادية: الحد من اكتظاظ مراكز الإصلاح والتأهيل والكلف المالية المترتبة عليها، بالإضافة إلى عدم انقطاع المحكوم عليه عن مصدر رزقه الذي يحافظ على الأوضاع الاقتصادية للمحكوم عليه.
- العوامل المتعلقة بحقوق الإنسان: المحافظة على حقوق الإنسان والسعي إلى الارتقاء بالسبل والإجراءات الكفيلة بذلك.

خامسًا: دور وزارة العدل

وفقًا لنظام وسائل تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية وآلياتها رقم (46) لسنة (2022) تتولى مديرية العقوبات المجتمعية في وزارة العدل المهام والصلاحيات الآتية:

أ. الإشراف على تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لدى الجهات المعتمدة ومتابعتها.

ب. رفع تقارير المتابعة الدورية حول مدى التزام المحكوم عليه بتنفيذ بديل العقوبة السالبة للحرية إلى قاضي تنفيذ العقوبة.

ج. التنسيق مع الجهات الشريكة في اقتراح برامج تأهيل وأنواع العمل للمنفعة العامة داخل الجهة المعتمدة.

د. التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية حول تنفيذ بدائل العقوبة السالبة للحرية.

هـ. تزويد المحاكم بقائمة محدثة دوريةً بالجهات المعتمدة لتنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية مرفقًا بها مذكرات التفاهم المبرمة معها وقائمة بالأعمال والبرامج التأهيلية المتاحة.

سادسًا: أماكن تنفيذ العقوبات البديلة والمؤسسات الشريكة:

لغايات تأمين أماكن لتطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية، قامت وزارة العدل بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من

المؤسسات التي يتوافر لديها البرامج والأماكن اللازمة لتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي، بالإضافه إلى مراعاة النوع الاجتماعي وذوي الإعاقـة، إذ تـم تأمين العديد مـن البرامج والأعمال التي يمكن من خلال تنفيذها مراعاة خصوصياتهم.

وفي ضـوء ذلـك، قامـت وزارة العـدل / مديرية العقوبـات المجتمعية بتوقيع مذكـرات تفاهم مع وزارتي السـياحة والآثار، والبيئة خلال عام (2022) ، وبذلك أصبحت المؤسسات الحكومية التي يتم تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية من خلالها كما يأتي:

1) وزارة الصحة.
2) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
3) وزارة السياحة والآثار.
4) وزارة الزراعة.
5) وزارة التربية والتعليم.
6) وزارة الشباب.
7) وزارة التنمية الاجتماعية.
8) وزارة البيئة.
9) وزارة العمل / مؤسسة التدريب المهني.
10) أمانة عمان الكبرى.
11) مديرية الأمن العام.
12) بلدية السلط الكبرى.
13) جامعة آل البيت.
14) جامعة الحسين بن طلال.
15) جامعة العقبة للتكنولوجيا.
16) جامعة العلوم والتكنولوجيا.
17) مركز زها الثقافي.

جدول رقم (11) إحصائيات بدائل العقوبات السالبة للحرية

الشهري	الوارد	المنفّذ
	219	101

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
الوارد	33	43	87	133	93	38	68	78	109	165	501	219	1567
المنفّذ	29	22	21	29	35	21	53	46	48	68	101	101	574

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
كتب المباشرة	25	48	40	39	39	58	33	67	76	164	204	198	991
تقارير دورية	44	63	34	64	72	45	108	109	147	170	146	201	1203

الجنس	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
ذكر	31	37	85	121	93	36	66	73	101	156	453	201	1453
انثى	2	6	2	12	-	2	2	5	8	9	48	18	114

الجنسية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
أردنيّ	29	39	80	124	84	38	63	72	98	152	462	202	1443
اخرى	4	4	7	9	9	-	5	6	11	13	39	17	124

الشريحة العمرية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
25-18	9	11	29	35	29	12	18	20	29	32	143	64	431
45-26	19	24	38	73	51	16	33	38	46	95	273	117	823
46+	5	8	20	25	13	10	17	20	34	38	85	38	313

الأقاليم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
شمال	9	11	23	73	78	29	26	19	46	94	205	104	717
وسط	22	31	64	54	12	7	41	43	56	59	263	99	751
جنوب	2	1	-	6	3	2	1	16	7	12	33	16	99

المحافظة	إربد	عجلون	جرش	المفرق	الزرقاء	عمان	البلقاء	مادبا	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	مجموع
الأحكام	597	50	60	10	85	555	67	45	41	5	17	35	1567

المجموع الكلي من بدء التطبيق حتى تاريخه	الوارد	المنفذ	المدور
	2286	1149	1137

السنوات	السنة	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
	الوارد	7	124	286	302	1567	2286
	المنفذ	0	55	149	371	574	1149

المساعدة القانونية

المساعدة القانونية التي تقدمها وزارة العدل تعني: التمثيل القانوني أمام دوائر النيابة العامة والمحاكم النظامية ومحكمة الجنايات الكبرى وفقًا لأحكام التشريعات النافذة، وتقوم فكرة المساعدة القانونية على عدم حرمان المتهم من حق الدفاع بسبب فقره وعوزه.

وصدر نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة (2018) بمقتضى المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة (1961) وتعديلاته.

طرق منح المساعدة القانونية:

1) لدى المدعي العام: وهذا ما نصت عليه المادة (63) مكرر الفقرة الثانية من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي جاء فيها: (في الجنايات التي يبلغ الحد الأدنى لعقوبتها عشر سنوات فأكثر، يتعين حضور محامٍ مع المشتكى عليه في كل جلسة استجواب، وإذا تعذّر على المشتكى عليه تعيين محامٍ فيتخذ المدعي العام الإجراءات اللازمة لتعيين محامٍ وفق أحكام التشريعات النافذة).

2) لدى المحكمة: وهذا ما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي جاء فيها: (في الجنايات التي يعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال المؤبدة أو الاعتقال المؤبد أو الأشغال المؤقتة مدة عشر سنوات فأكثر، يتعين حضور محامٍ للمتهم في كل جلسة محاكمة، وإذا قام المتهم بإعلام المحكمة بانتهاء علاقته بمحاميه، ويتعذر تعيين محامٍ بديل لصعوبة أحواله المادية، فيتولى رئيس هيئة المحكمة تعيين محامٍ له، ويدفع للمحامي الذي عُيِّن بمقتضى هذه الفقرة أتعابه وفقًا لنظام يصدر لهذه الغاية).

3) لدى محكمة الأحداث: وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (21) من قانون الأحداث رقم (32) لسنة (2014) التي جاء فيها: (على المحكمة تعيين محامٍ للحدث في القضايا الجنائية، إن لم يكن له محامٍ أو كان غير قادر على توكيل محامٍ، وتدفع أتعابه من خزينة الدولة وفقًا لقانون أصول المحاكمات الجزائية).

4) وزير العدل: وهذا ما نصت عليه الفقره الثالثة من المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي جاء فيها: (في الجنايات التي يعاقب عليها بالأشغال المؤقتة مدة تقل عن عشر سنوات يجوز للمدعي العام أو المحكمة المختصة في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية إحالة طلب المتهم لوزير العدل بالتنسيق مع نقابة المحامين لتقديم المساعدة القانونية له أمام المحكمة إذا وجدت مسوغات لذلك).

5) كما تقدم طلبات المساعدة القانونية لوزير العدل من الجهات الرسمية المختصة أو أي من المؤسسات المعنية أو أي مواطن أو مقيم في المملكة وفق ما جاء في (الفقره 4) من ذات المادة.

المعايير التي تعتمد لغايات استحقاق المساعدة القانونية:

حسب نص المادة (3) من نظام المساعدة القانونية

أ-تعتمد المعايير التالية لغايات استحقاق المساعدة القانونية:

1) ألّا يتجاوز الدخل الإجمالي الشهري لطالب المساعدة القانونية (400) دينار.

2) ألّا يملك طالب المساعدة القانونية أي أموال غير منقولة باستثناء بيت السكن، أو اموالًا منقولة باستثناء الدخل الشهري المنصوص عليه في البند (1) من هذه الفقرة.

3) أن يكون نوع الجريمة جناية.

ب. على الرغم ممّا ورد في البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة، للوزير في حالات خاصة ومبررة الموافقة على تقديم المساعدة القانونية لمن يملك أموالًا منقولة أو غير منقولة.

طرق تقديم طلب المساعدة القانونية:

1) لدى ضابط ارتباط المساعدة القانونية في المحكمة.

2) مديرية المساعدة القانونية لدى وزارة العدل.

3) إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل فيما يخصّ الموقوفين.

وتم إنجاز الآتي:

- تم تعديل نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة (2018) بالنظام المعدل رقم (53) لسنة (2022)، وتم العمل به بتاريخ 2022/10/2.
- بلغ عدد حالات المساعدة القانونية الاختيارية والإجبارية لعام (2022) (1580) حالة.

جدول رقم (12) طلبات المساعدة القانونية لعام 2022

أعداد طلبات المساعدة القانونية الاختيارية الواردة إلى مديرية المساعدة القانونية	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	المجموع
الوارد	67	71	177	68	66	43	73	47	58	173	84	30	957
قبول	6	8	17	4	7	5	10	5	4	112	53	20	251
رفض	61	63	160	64	59	38	63	42	54	61	31	10	706
قيد الدراسة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	67	71	177	68	66	43	73	47	58	173	84	30	957

تطوير البنية التحتية

لقد كان القضاء وما زال في صلب اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين - حفظه الله ورعاه - وقد شهد قطاع العدالة في الأردن تطورًا ملحوظًا عبر العديد من التطورات التي مرّ بها في عهد جلالته وصولًا إلى الوقت الراهن.

وتتبنى الدولة عددًا من السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بقطاع العدل أهمها «رؤية الأردن 2025"، إذ أفردت هذه الرؤية فصلاً خاصًّا بـ"سيادة القانون" يؤكد أهمية هذا المبدأ الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنين بحسن سير المجتمع والدولة.

وكون وزارة العدل الذراع التنفيذي للجهاز القضائي من خلال دورها في تقديم الدعم اللوجستي والفني والمالي والإداري اللازم للسلطة القضائية، فقد طورّت وزارة العدل خطتها الاستراتيجية للأعوام (2022-2026) التي جاءت منسجمة مع التوجهات الواردة في وثيقة «رؤية الأردن 2025» هذا إلى جانب توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي، وتعزيز سيادة القانون للعام (2017) التي جاءت ترجمة لما ورد في الورقة النقاشية السادسة لجلالته بعنوان "سيادة القانون أساس الدولة المدنية".

إن توفير البنية المناسبة لدعم العمل القضائي وتقديم الدعم اللوجستي الذي تحتاجه المباني والمرافق القضائية وعددها

(62) مبنًى تغطي محافظات المملكة، يُعدّ هدفًا استراتيجيًّا لوزارة العدل يتم تنفيذه من خلال عدد من المشاريع لتطوير البنية التحتية لمرافق العدالة واستحداث قصور عدل في المحافظات، وتحديث مباني المحاكم ودوائر التنفيذ، إضافة إلى رفدها بالكوادر الإدارية المؤهلة لمعاونة الجهاز القضائي، إذ تحرص الوزارة كل الحرص على توفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة وذات الكفاءة.

وضمن خطة عمل ممنهجة نفَّذت وزارة العدل خلال العام (2022) العديد من المشاريع في هذا الإطار على النحو الآتي:

- تم الانتهاء من إعداد تصاميم إنشاء المركز الشامل في محكمة بداية إربد.
- يتم تجهيز وإعداد تصاميم إنشاء المركز الشامل في محكمة بداية العقبة.
- متابعة مشروع إنشاء مبنى قصر عدل معان بكلفة (7) ملايين دينار، وتبلغ نسبة الإنجاز لتاريخه (95%).
- متابعة مشروع إنشاء مبنى قصر عدل جرش، وتبلغ نسبة الإنجاز (85%).
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع إنشاء مبنى محكمة جنايات عمان، والبدء بتنفيذ أعمال المشروع، وتبلغ نسبة الإنجاز (25%).
- البدء بتنفيذ أعمال مشروع إعادة تأهيل مبنى قصر العدل/ عمان.
- تم البدء بتنفيذ أعمال مشروع إنشاء مبنى محكمة استئناف عمان.
- استئجار ملحق لمحكمة صلح الوسطية.
- متابعة مشروع إنشاء مبنى محكمة صلح الشونة الجنوبية. (الإجراءات قيد التنفيذ).
- تمت الموافقة على تخصيص ما مساحته (4) دونمات من أراضي الشونة الجنوبية لصالح وزارة العدل لغايات إنشاء مبنى محكمة صلح الشونة الجنوبية. (الإجراءات قيد التنفيذ).
- تمت الموافقة المبدئية والمشروطة على تخصيص ما مساحته (5) دونمات من أراضي الطفيلة لصالح وزارة العدل، لغايات إنشاء قصر عدل نموذجي. (الإجراءات قيد التنفيذ).
- الانتهاء من إعداد الدليل الإرشادي الخاص بمباني المحاكم في وزارة العدل.

بالإضافة لأعمال الصيانة وإدامة عمل المباني والأنظمة، تقوم الوزارة بإجراء الصيانة الدورية لمرافق مباني المحاكم والوزارة، والصيانة الوقائية للمصاعد، والمقاسم، والمولدات، وأجهزة التفتيش، وأنظمة التكييف المركزي، وأنظمة إنذار الحريق، وأنظمة إطفاء الحريق الذاتية، بالإضافة إلى إعادة هندسة قاعات المداولة واستحداثها في محكمة التمييز بما يتناسب مع تسهيل إجراءات الخدمة وتسريعها، وتركيب وحدات التكييف؛ لتوفير بيئة ملائمة للعمل، للسادة القضاة والموظفين ومراجعي المحكمة. بالإضافة إلى هندسة المكان لجناح عطوفة الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية ومديرية التعاون الدولي.

تطوير التشريعات

ساهمت مديرية الشؤون القانونية في وزارة العدل في تطويرمنظومة التشريعات التي تتعلق بقطاع العدالة، إذ شاركت في لجان مراجعة التشريعات ودراستها، المدرجة أدناه:

أولًا: مشاريع القوانين الآتية:

مشروع قانون معدل لقانون العقوبات.

مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية.

مشروع قانون التعاون الدولي في المسائل الجزائية.

مشروع قانون المالكين والمستأجرين المعدل رقم (11) لسنة (1994).

مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.

مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية.

ثانيًا: مشاريع الأنظمة الآتية:

مشروع نظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

مشروع نظام وسائل بدائل العقوبات السالبة للحرية وآليات تنفيذها.

مشروع نظام معدل لنظام بدائل الإيواء والخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية رقم (62) لسنة (2021).

مشروع نظام مكتب إدارة الأموال والأصول المحجوزة والمصادرة رقم () لسنة (2022).

ثالثًا: مشاريع التعليمات الآتية:

تم نشر تعليمات أماكن الحجز على المركبات لسنة (2021) في الجريدة الرسميّة.

تعليمات المزاد.

الطعون:

جدول رقم (13) طلبات النقض بأمر خطي

الوارد	قرار وزير العدل		قيد الدراسة
	قبول	رفض	
119	10	63	46

جدول رقم (14) طلبات إعادة المحاكمة

الوارد	قرار وزير العدل		قرار محكمة التمييز			قيد الدراسة
	قبول	رفض	قبول	رد	قيد النظر	
222	41	158	11	7	23	23

جدول رقم (15) طلبات العفو الخاص

الوارد	قرار وزير العدل		قرار محكمة التمييز			قيد الدراسة
	قبول	رفض	قبول	رد	قيد النظر	
954	174	646	69	29	76	134

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2022

الفصل الثالث

التعاون الدولي وحقوق الانسان

التعاون الدولي

تحـرص وزارة العـدل على بناء العلاقـات وتعزيزها مع الشركاء المحليين والدوليين من خـلال توقيع العديد من الاتفاقيات، وتقـوم الـوزارة – ضمن هذا المحور – ببناء هذه العلاقات وفق المحاور الآتية:

تعد مديرية التعاون الدولي من المديريات المهمة والأساسـية في وزارة العدل، وقد تم تأسيسـها على الهيكل التنظيمي لوزارة العدل عام (2008)، وتعد مديرية التعاون الدولي الجهة المعنية بتلقي طلبات المساعدة القضائية، وحلقة الوصل بين المحاكم النظامية، ومحاكم الدول العربية والأجنبية، وتضم الأقسام الآتية:

أوّلًا: قسـم العلاقات الدولية: يقوم هذا القسـم بمتابعة التبليغات والإنابات والمسـاعدات القضائية بالطرق الدبلوماسـية، ومتابعـة طلبـات نقـل المحكوم عليهم بعقوبات سـالبة للحرية، ومتابعة طلبات تسـليم المجرمين الفارّيـن، بالإضافة إلى التعـاون مـع الجهات الشريكة لتنظيـم المؤتمرات واللقاءات الرسـمية، ومتابعة عمل الجمعيـات الخاضعة لرقابة وزارة العدل.

ثانيًـا: قسـم الاتفاقيـات الدولية: صياغة الاتفاقيـات الثنائية ومذكرات التفاهـم في المجالين القانونـي والقضائي، المتعلقة بالمسـاعدة القانونية المتبادلة في المسـائل المدنية والجزائية، ونقل المحكومين وتسليم المجرمين، كما يقوم القسم بالمشاركة في المفاوضـات الخاصـة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية وضمان ملاءمتها للقوانين والأنظمة النافذة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وفتح قنوات الاتصال والتعاون مع المؤسسـات والمنظمات والهيئات الدولية والأجنبية الناشـطة في مجالات القضاء والعدالة والنزاهة والشفافية.

ثالثًـا: قسـم مكافحـة غسـل الأموال وتمويـل الإرهـاب: إنّ وزارة العدل عضو في اللجنـة الوطنية لمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب المشكّلة استنادًا إلى أحكام المادة (5) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة (2007)، وإنّ المملكة الأردنية الهاشـمية عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا منذ عام (2004) ، وقد اسـتلمت المملكة الأردنية رئاسـة المجموعة عام (2007).

وتقوم مديرية التعاون الدولي، من خلال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم استحداثه خلال عام (2020) في مديرية التعاون الدولي، بمتابعة تقييم المملكة الاردنية الهاشمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث التقييـم الوطنـي للمخاطر المرتبطة بغسـل الأموال وتمويل الإرهـاب في المملكة، بالإضافة إلى العمـل على توصيات مجموعة العمل المالي للقيام بإجراءات تتعلق بعمل وزارة العدل للمساهمة في تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة؛ لأنّ وزارة العدل شريك أساسيّ في عملية التقييم المتبادل.

كما أن وزارة العدل عضو في اللجنة الفنية المشـكلة في إطار وزارة الخارجية بموجب أحكام الفقرة (ج) من المادة (37) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة (2007)، وتتم متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مديرية التعاون الدولي.

وقد تم خلال عام (2022) إنجاز ما يأتي:

- متابعة تقييم تقرير المملكة الاردنية الهاشمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواكبة التغيرات والتطورات.

جامعة الدول العربية:

تمت المشاركة في الدورة (38) لمجلس وزراء العدل العرب الذي عقد في المملكة المغربية بتاريخ 2022/10/20.

➤ الجمعيات:

تقوم وزارة العدل، من خلال مديرية التّعاون الدوليّ، بالإشراف على الجمعيات التابعة لوزارة العدل وفقًا للمادة (16) من قانون الجمعيات وتعديلاته رقم (51) لسنة (2008)، وتم نشر التعاميم المتعلقة بالجمعيات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على موقع وزارة العدل / البوابة المخصصة لمديرية التعاون الدولي.

وتشرف وزارة العدل، بالاستناد إلى أحكام قانون الجمعيات، على الجمعيات المسجلة تحت إشرافها، وهي خمس جمعيات، على الوجه المبيّن أدناه:

1) جمعية مركز العدل للمساعدة القانونية.
2) جمعية نادي القضاة المتقاعدين.
3) جمعية الشبكة القانونية للسيدات العربيات.
4) جمعية الدراسات والبحوث القانونية.
5) جمعية المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب.

- الاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال التعاون القانوني والقضائي:
- توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون القانوني والقضائي بين وزارة العدل للمملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل الاتحادية وحماية المستهلك لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

حقوق الإنسان

تأكيدًا للدور الحضاري والتاريخي للملكة الأردنية الهاشمية كفل الدستور الأردني لعام (1952) وتعديلاته الضمانات الدستورية لإرساء مبادئ حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصونها وحمايتها. واستنادًا إلى ما رسّخه الدستور تحتل حقوق الإنسان مكانة متقدمة في المنظومة القانونية والتشريعية في الأردن.

وتنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية بضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان؛ للارتقاء بهذة الحقوق بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايتها لها، وإعمالًا لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني

وتم تشكيل اللجنة برئاسة وزير العدل، وعضوية رئيس ديوان التشريع والرأي، والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان، والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء مقررًا للجنة، والأمين العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة، ونقيب الصحفيين، وسكرتارية رئاسة الوزراء.

وتتضمن الخطة ثلاثة محاور رئيسة ينبثق عنها مجموعة من الأهداف والأنشطة ذات العلاقة بتعزيز منظومة حقوق الإنسان التي ركزت في مضامينها على محاور الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومحور الفئات الأكثر تعرضًا للانتهاك في المجتمع.

وتعد المبادئ والمفاهيم والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان من أهم الأولويات التي تعمل الوزارة على تعزيزها وضمان احترامها. ولهذه الغاية أنشأت الوزارة مديرية متخصصة بحقوق الإنسان وشؤون الأسرة؛ بهدف ترسيخ هذه المفاهيم والمبادئ من خلال التوعية والمساهمة في تعديل التشريعات، والتأكد من أن الإجراءات القانونية والقضائية المطبقة تحقق الحماية لحقوق الإنسان.

منع الاتجار بالبشر

حرص الاردن على إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني، ودعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، كما أكدت التشريعات النافذة حرصها على تطبيق ما التزم به الأردن من مواثيق دولية تؤكد حماية حقوق الإنسان ورعايتها، وبهدف مواكبة التطورات الدولية والصور الحديثة للاتجار بالبشر، صدر قانون معدل لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (10) لسنة (2021)، الذي تضمن تعديلات أهمها النص على توفير الخدمات والمساعدة للضحايا، وغير ذلك من أوجه الحماية للمجني عليهم، والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، وإضافة صور جديدة للاستغلال، هي (التسول المنظم) ضمن جريمة الاتجار بالبشر، وتشديد العقوبة على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، فأصبحت عقوبة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر جناية، والنص على توفير نيابة عامة وقضاء متخصص للنظر في قضايا الاتجار بالبشر، وإنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

وقد صدر نظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر رقم (6) لسنة (2023) وبدأ العمل به رسميًّا، وتم تشكيل لجنة إدارة الصندوق، وباشرت اللجنة أعمالها.

كما تم الانتهاء من إعداد مشروع نظام معدل لنظام دور إيواء الضحايا والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، ورفعه إلى رئاسة الوزراء، إذ وافق مجلس الوزراء على الأسباب الموجبة للتعديل، وأُحيلَ إلى ديوان التشريع والرأي حسب الأصول.

إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع نقابة المحامين الأردنيين؛ لتوفير المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالبشر، بما يكفل صون حقوقهم وتوعيتهم بها، وتم وضع آلية لتفعيلها وتسمية ضباط الارتباط من الجهات المعنية لهذه الغاية.

وبهدف توفير الآليات الاستراتيجية والتنفيذية لتعزيز الجهود في مكافحة الاتجار بالبشر، تم إجراء تقييم للاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للأعوام (2019-2022) مِن مكتب جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين في عمان، وتشكيل لجنة لغايات إعداد الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمنع الاتجار بالبشر للأعوام (2023-2026)، فتمّ إعداد المُسَوَّدة الأوليّة للاستراتيجية.

كما شكَّلَ المجلس القضائي لجنة لمتابعة جميع الأمور المتعلقة بالاتجار بالبشر ضمن مهام القضاء، إضافة إلى تخصيص (75) من السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، واستمرار عقد ورش تدريبية لعدد من السادة القضاة والمدعين العامين لتعزيز القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والتعميم على السادة النواب العامين بتأكيد عدم ملاحقة ضحية الاتجار بالبشر عن الأفعال المرتكبة؛ لأنّه ضحية اتجار بالبشر.

وقامت اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، بتخصيص غرف للاستقبال الأولي لضحايا الاتجار بالبشر (النساء) في دور الإيواء التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في إقليمي الشمال والجنوب، والتنسيب لرئاسة الوزراء بإنشاء غرف خاصة في الدور لذات الغاية، مع الإشارة إلى أن (دار كرامة) لحماية ضحايا الاتجار بالبشر استقبلت خلال العام (2022) (127) ضحية.

وقامت اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، من خلال وزارة العمل، بتفعيل منصة حماية الإلكترونية الخاصة بالشكاوى العمالية التي تم إدارج مؤشرات الاتجار من خلالها التي تتيح للعامل تقديم شكوى بأي وقت وعلى مدار (24) ساعة، فقد بلغ مجموع الشكاوى التي تم التعامل معها من خلال المنصة (3155) شكوى.

كما قامت اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر بعقد اجتماعات ولقاءات متكررة مع الجهات المحلية والدولية المعنية بمتابعة مكافحة الاتجار بالبشر، ومن أبرزها الاجتماعات مع المعنيين في السفارة الأمريكية لمتابعة إعداد الرد على تقرير الخارجية الأمريكية والاستبانة الخاصّة بمكافحة الاتجار بالبشر، وكان آخر هذه الاجتماعات ما تم عقده مع مساعدة وزيرالخارجية الأمريكي بحضور معالي وزيرالعدل وعطوفة الأمين للشؤون القضائية، وعدد من أعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، وما تضمنه الاجتماع من إبراز لجهود المملكة في مكافحة الاتجار بالبشر ومتابعة المستجدات والملحوظات الواردة في هذا الخصوص.

وقامت اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر إضافة لما سبق بما يأتي:

1) الاستمرار في برامج التدريب، وتعزيز القدرات للمستخدمين في الصفوف الأمامية بشكل مستمر، وبالتعاون مع الشركاء، وتعزيز التعاون والتنسيق المستمر مع المنظمات الدولية والمحلية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

2) بناء قدرات ضباط الأمن العام والمؤسسات الشريكة وموظفي الخطوط الأمامية للتعامل مع حالات الاتجار بالبشر، من خلال الورش المتعددة مع الجهات الشريكة الداعمة حول بناء قدرات مستجيبي الصفوف الأمامية.

3) المشاركة في عقد ورش تدريبية لعدد من السادة القضاة والمدعين العامين لتعزيز القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

4) المشاركة في ورش العمل متعددة التخصصات حول تحديد الهوية والاستجابة الأولى لضحايا الاتجار بالبشر بين اللاجئين في الأردن. وتدريب العاملين في الصفوف الأمامية على آلية الإحالة الوطنية للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر (وزارة التنمية، وزارة الصحة، الأمن العام) على ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الشريكة.

5) المشاركة وجاهيًّا وعبر الاتصال المرئي في الدورات والمؤتمرات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر والتعاون الدولي في هذا المجال، ومنها المنتدى الحكومي لمناقشة تحديات مكافحة الاتجار بالبشر بعنوان: "التنسيق الوطني والدولي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في ظل جائحة كورونا في الشرق الأوسط".

6) المشاركة في إعداد الدراسات وحلقات العمل لتعزيز آليات مكافحة الاتجار بالبشر، والرد على التقارير الدولية والإقليمية حول مكافحة الاتجار بالبشر.

7) إعداد الإحصائيات الدورية حول قضايا الاتجار بالبشر.

➤ الأحداث

تعمل وزارة العدل، ضمن مشروع إيجاد قطاع قضائي صديق للأحداث، على دعم الأحداث وتأمين بيئة مناسبة لهم بوجود محاكم مزودة بأمهر الكوادر البشرية، ومزودة بأحداث الأدوات العلمية والتدريبية اللازمة لتسهيل إجراءات التقاضي، تحديث أجهزة شبكة الربط التلفزيوني المغلقة في محاكم الأحداث.

قامت الوزارة بما يأتي:

- يتم دعم نهج العدالة الإصلاحية للأحداث من خلال دعم البنى التحتية لمحاكم الأحداث، وتوفير الصيانة للأجهزة التقنية في تلك المحاكم، وكذلك تنفيذ زيارات ميدانية إلى محاكم الأحداث، ودوائر الادعاء العام، لغايات رصد احتياجات هذه المحاكم من الناحية اللوجستية والتقنية ومحاولة العمل على تأمينها كلما أمكن.

- المشاركة في اللجنة التوجيهية لعدالة الأحداث تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- التنسيق لتسهيل زيارة الوفود العربية للاطّلاع على واقع الخدمات المقدمة للأحداث.

قسم متابعة مراكز الإصلاح والتأهيل

يقوم باحثون قانونيون مؤهلون بإعداد تقارير دورية ومنتظمة عن أوضاع هذه المراكز، ومعالجة الملحوظات بالتنسيق مع الجهات المعنية. وذلك من خلال وحدة خاصة في وزارة العدل تعنى بهذه المراكز، كما تعمل وزارة العدل باستمرار على دراسة القوانين الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل للنهوض بمستواها.

وفي هذا الإطار تم إنجاز ما يأتي:

- القيام بـ (59) زيارةً إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ضمن الزيارات الدورية التي يقوم بها قسم مراكز الإصلاح والتأهيل للاطلاع على أحوال النزلاء، ومتابعة مذكرات التوقيف والمحكومية والإفراج، والاطّلاع على طلبات المساعدة القانونية، والأوضاع الصحية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، واحتياجات النزلاء من ذوي الإعاقة وإجراءات الوقاية والتعقيم والتطعيم، وتم إعداد التقارير الخاصة بها.

المرأة والطفل

عمل الأردن سواء على الصعيد التشريعي أو الممارسة العملية، على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل، وحماية حقوق المرأة ومنع الإساءة إليها بأي شكل، وذلك ضمن مراجعة العديد من التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل، ومواءمتها مع المعايير الدولية، كقانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، وقانون الأحداث رقم (32) لسنة (2014)، كذلك التعديلات التي طرأت على قانون العقوبات، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات والخطط التي تراعي ذلك.

واستمرارًا لجهود الوزارة في هذا المجال تم إنجاز ما يأتي:

- تسعى وزارة العدل إلى دعم المرأة وتمكينها، من خلال المشاركة في تنفيذ محاور الخطط التنفيذية للخطط الوطنية ذات العلاقة، مثل الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن (1325) الخاص بالمرأة والسلام.
- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بتعديل منظومة الحماية من العنف الأسري التشريعية، لغايات تعزيز المزيد من الحماية للأسرة والمرأة، وكذلك لتتواءم تشريعات الحماية مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تسعى وزارة العدل سعيًا مستمرًّا، بناءً على التزاماتها في رسالتها ورؤيتها، إلى تيسير وصول الأشخاص ذوي الاعاقة للعدالة من خلال تزويدهم بالخدمات اللوجستية الميسرة للوصول إلى مرافق العدالة، إذ يتم تجهيز المحاكم بجميع المتطلبات المساعدة للتنقل داخل أروقة المحاكم، من خلال مصاعد مخصصة، وآرمات بلغة بريل، وإشارات أرضية، وكراسي متحركة، ودورات مياه ملائمة لاحتياجاتهم، ورمبات ميسرة لدخولهم إلى المحكمة، إضافة إلى إطلاق الموقع الالكتروني للمصطلحات القانونية بلغة الاشارة.

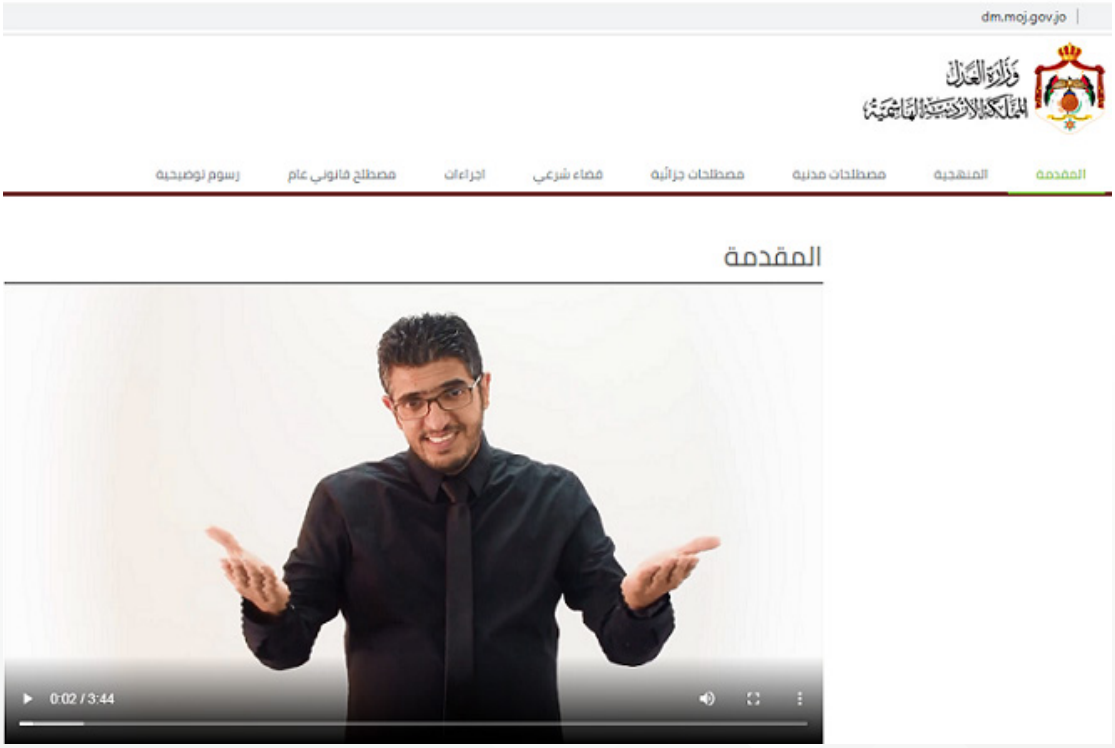

http://dm.moj.gov.jo/

حماية الحقوق والحريات

وذلك من خلال العمل على رصد انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على الأشخاص، والعمل على حلّها من خلال تحديث النصوص التشريعية وتطويرها بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ورصد جميع التقارير الدولية والإقليمية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتصحيح البيانات المذكورة فيها أو تنفيذ التوصيات الواردة فيها.

المسؤولية المجتمعية

انطلاقًا من مهام وزارة العدل وواجباتها ودورها نحو المجتمع والمشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، إضافة إلى توجيهات معالي وزير العدل بتفعيل المسؤولية المجتمعية والأنشطة الاجتماعية بوزارة العدل، بحيث تعمل على زيادة التواصل ما بين موظفي الوزارة وخلق بيئة وظيفية تنعكس على آلية العمل، وتعزيز أواصر التعاون ما بين موظفي الوزارة والمجتمع المحلي، حيث مجالات الخدمة الاجتماعية هي السمة الفعّالة للوزارة، فقد تبنّت المفاهيم والمواثيق العالمية لتقديم الخدمة المجتمعية سواء للمواطنين أو اتجاه البيئة، لذا عملت وزارة العدل على:

إطلاق حملة التبرع بالدم في مركز الوزارة وجميع المحاكم التابعة لها.

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2022

الفصل الرابع

الملاحق

العدل في صور

إطلاق استراتيجية قطاع العدالة (2022/2026)

مؤتمر صحفي حول تعديلات قانون التنفيذ والعقوبات

مشاركة وزير العدل في الدورة (38) لمجلس وزراء العدل العرب

لقاء وزير العدل المغربي

العدل والبيئة توقعان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تطبيق بدائل العقوبات

وزارة العدل ونقابة المحامين
توقعان مذكرة تفاهم لتوفير المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالبشر

توقيع اتفاقية شراء خدمات تدريب بين وزارة العدل ومعهد الإدارة العامة

العدل في أرقام لعام 2022

1.طلبات النقض بأمر خطي الواردة

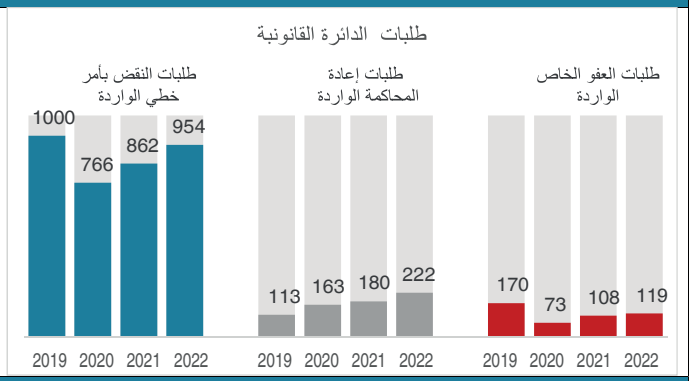

2.عدد الاستشارات القانونية الداخلية

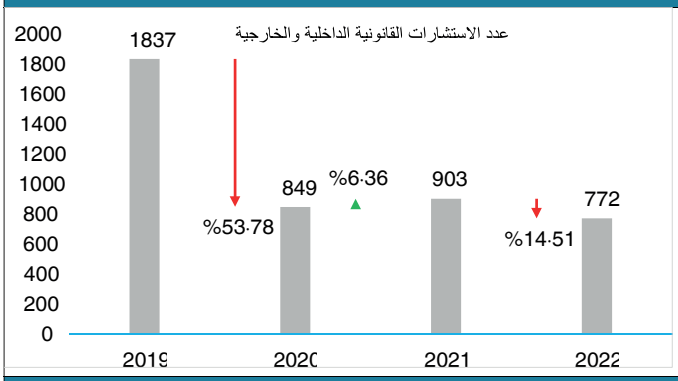

3.عدد المستفيدين من المساعدة القانونية

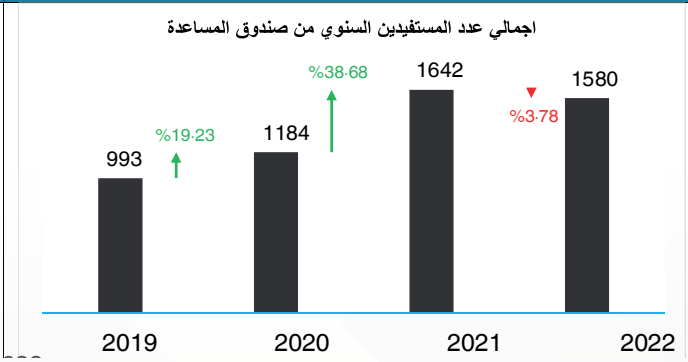

4.صندوق المساعدة القانونية

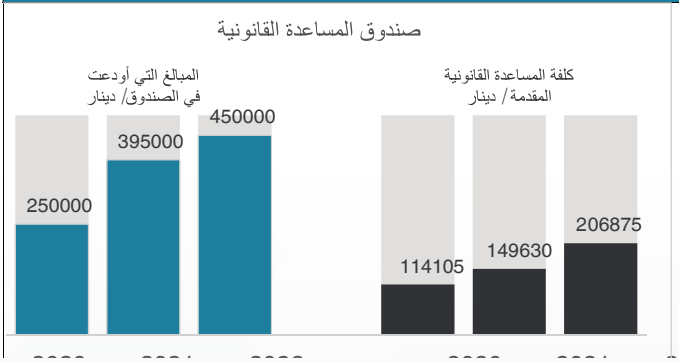

مؤشرات البنية الانشائية

5.المباني المملوكة والمستأجرة

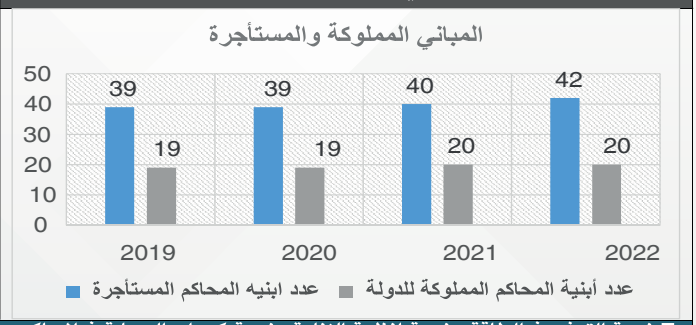

6.المباني (ذكية، خلايا شمسية، الخضراء)

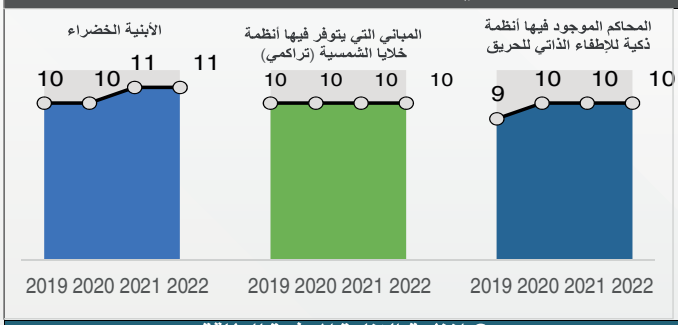

7.نسبة التوفير في الطاقة ونسبة انظمة الإنارة ونسبة كمرات الحماية في المحاكم

8.انظمة الإنارة الموفرة للطاقة

19.المزادات الالكترونية

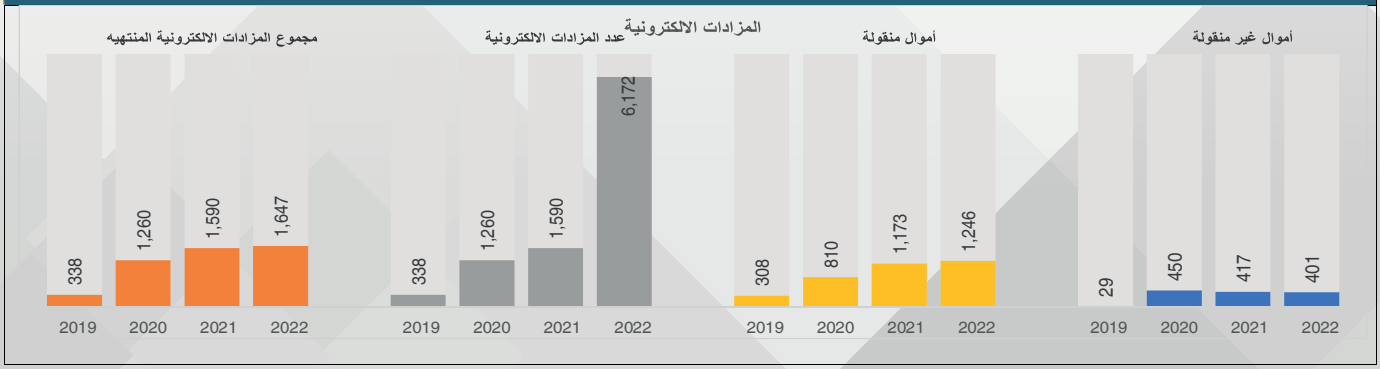

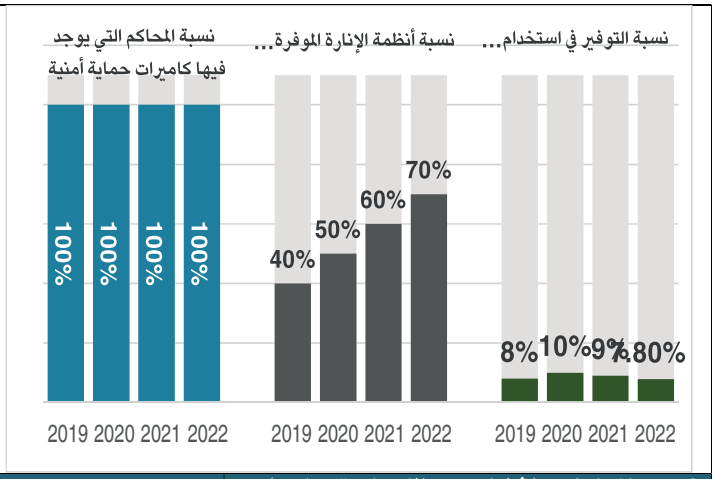

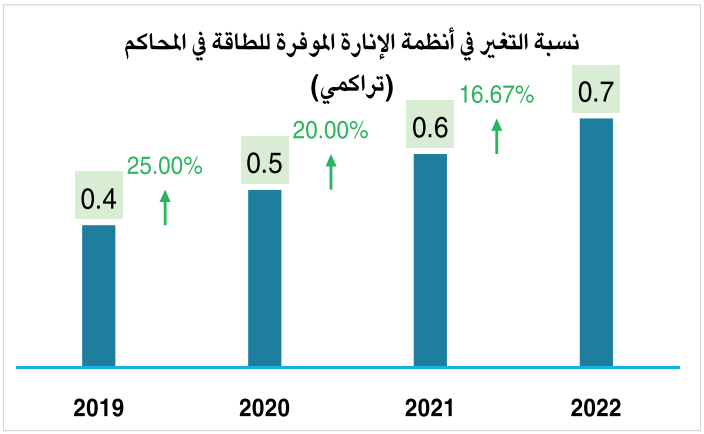

9.عدد المعاملات(شكاوى، تظلم ،استرحام..)

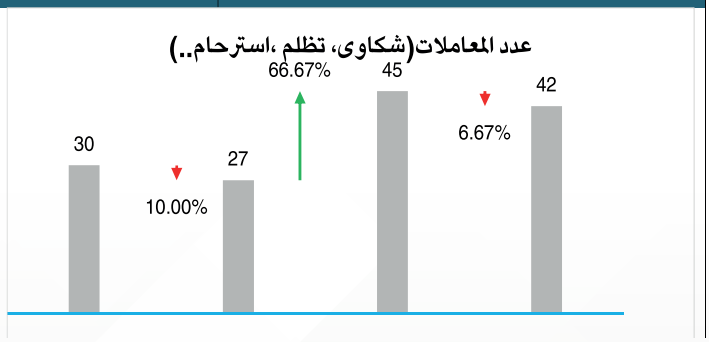

10.عدد المقابلات

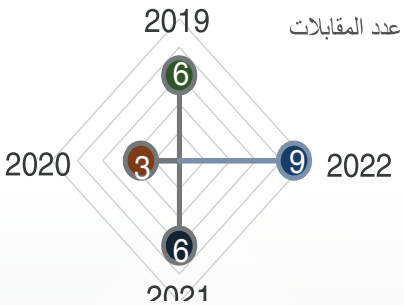

11.عدد الزيارات

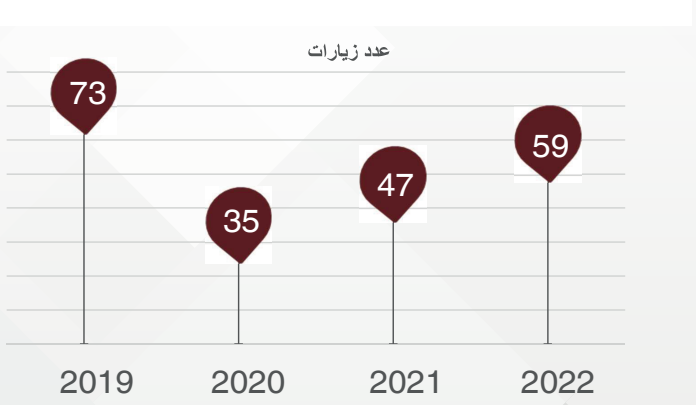

12.قيمةحوالات أمانات التنفيذ لدى المحاكم /الدينار

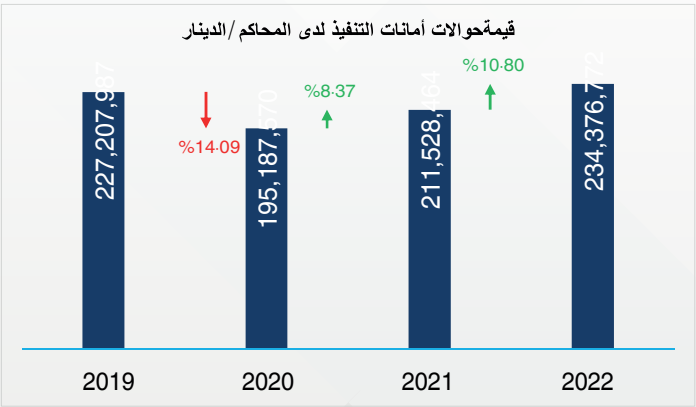

13.قيمة حوالات أمانات الإيجارات / الدينار

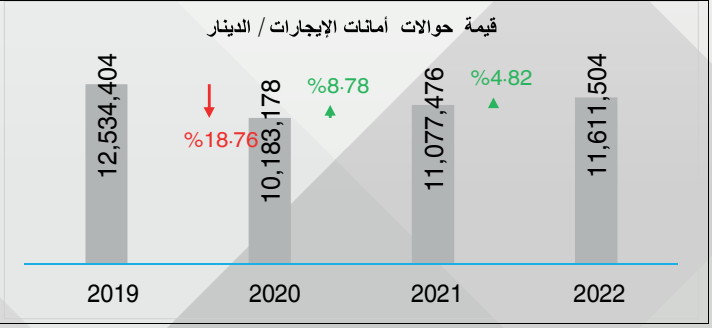

14.عدد حوالات المحاكم

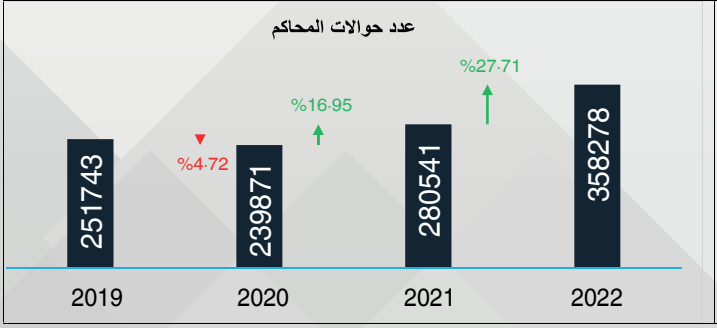

15.حساب التنفيذ والأمانات بالدينار

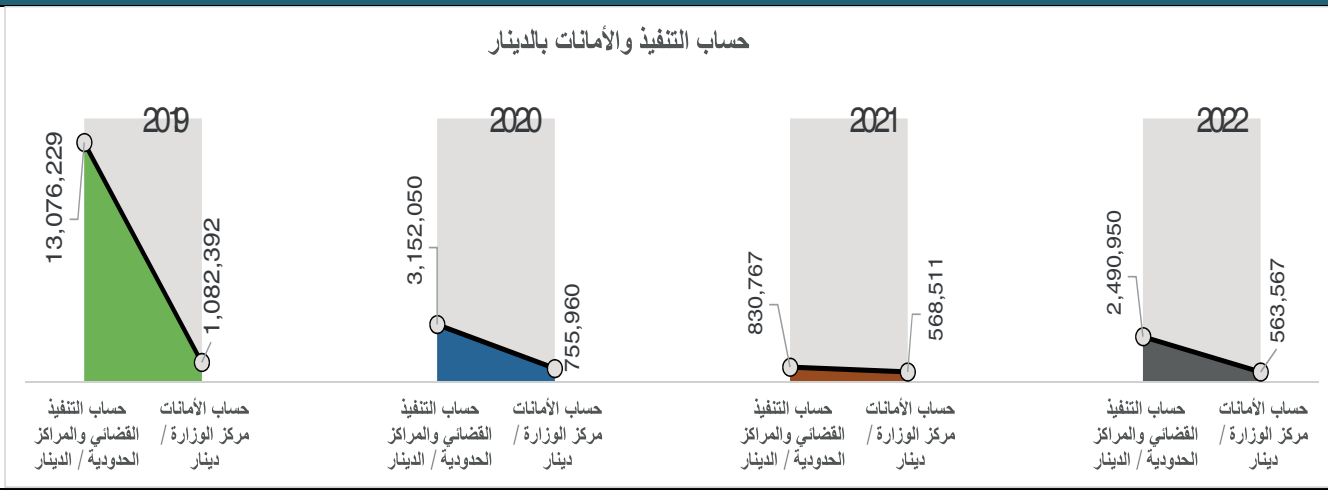

16.منشورات واخبار طلبات الاتصال

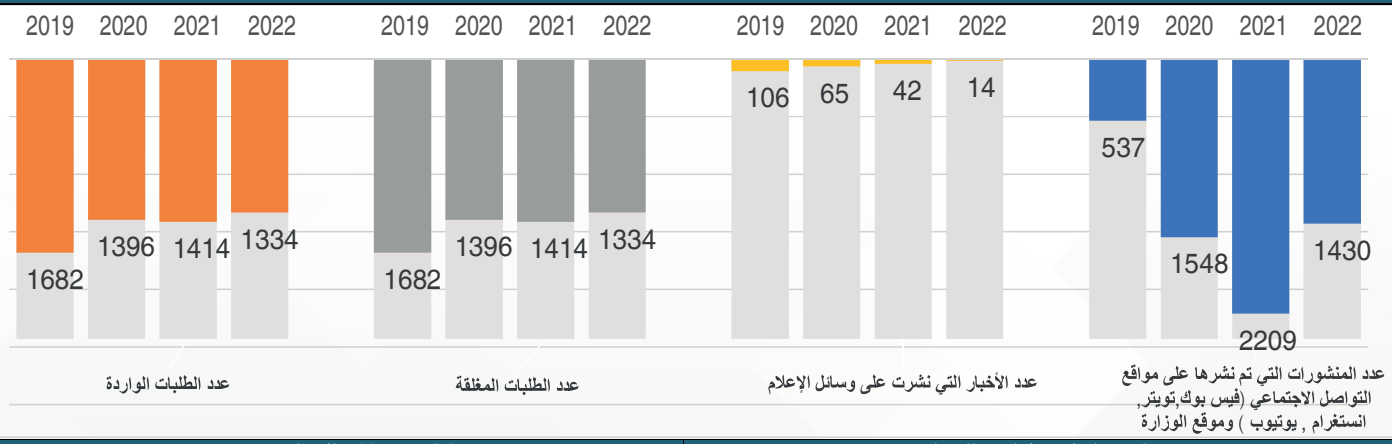

17.معاملات كاتب العدل

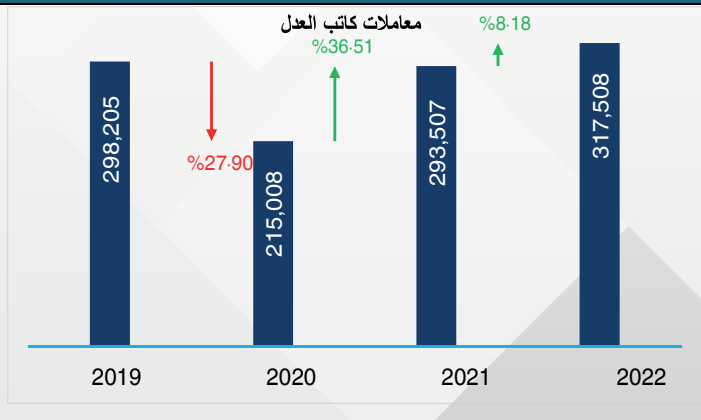

18.عدد المحاكمات عن بعد

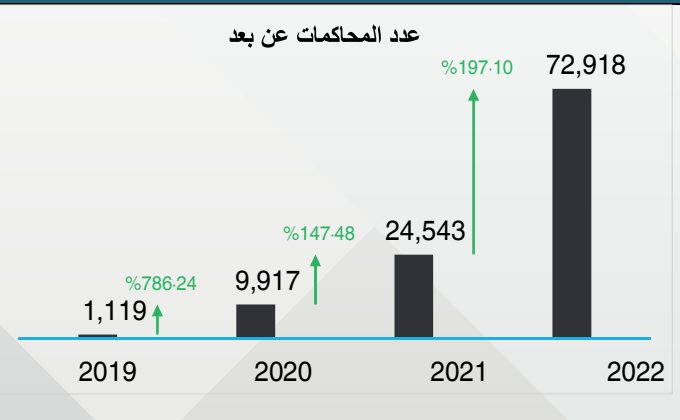

20.مجموع وعدد المبالغ المحولة عن طريق IBAN

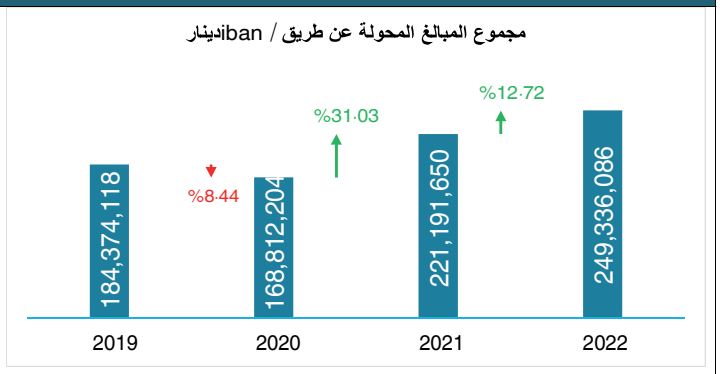

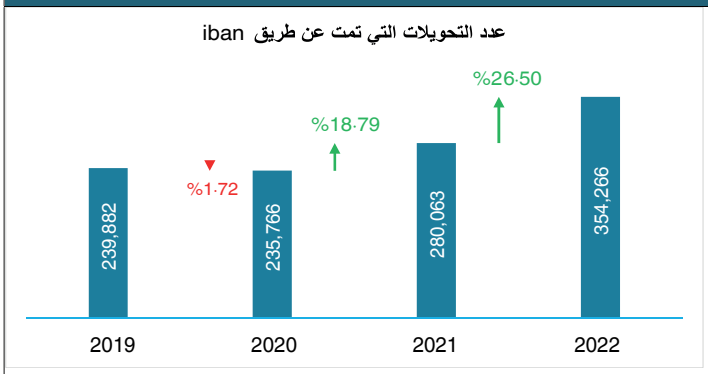

21.عدد شهادات عدم المحكومية

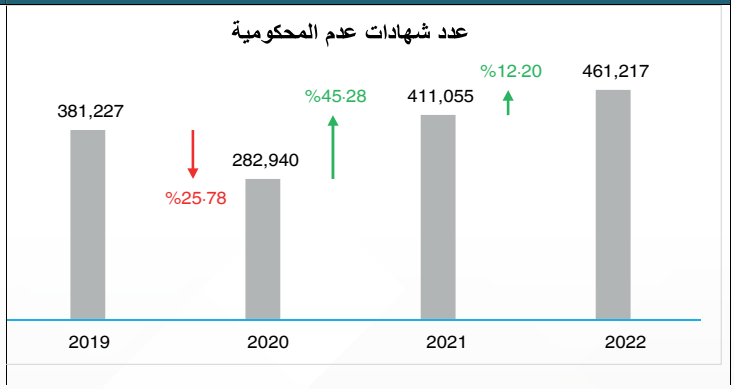

22.الدعاوى المسجلة الكترونيا

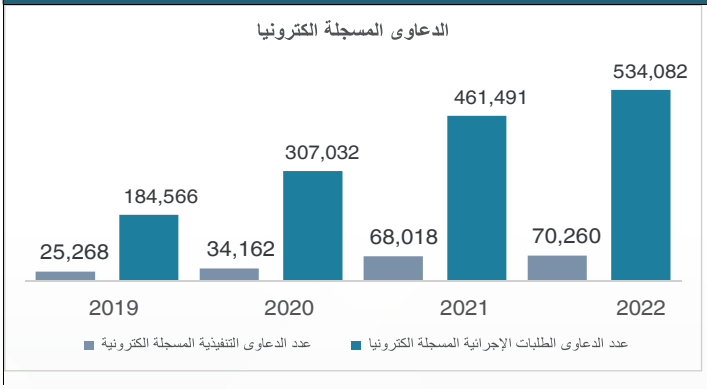

23.عدد المستخدمين من السادة المحامين للبوابة الإلكترونية

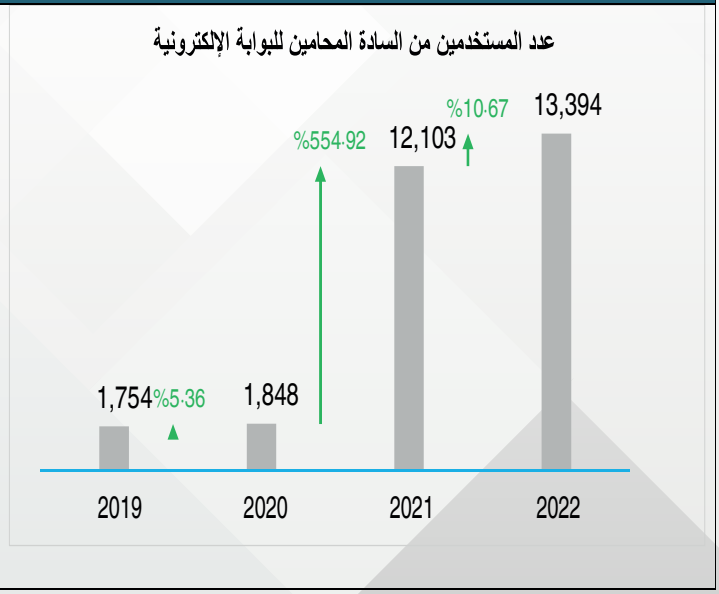

24.عدد المستخدمين للبوابة الالكترونية تراكمي

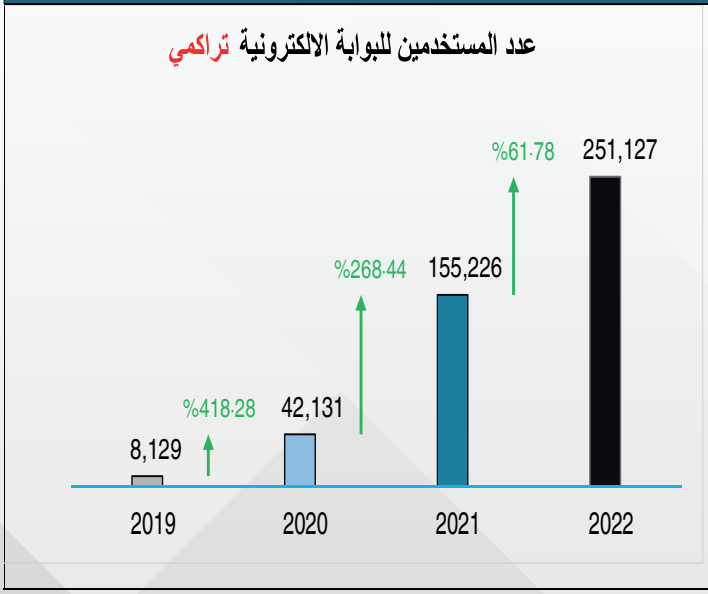

25.مجموع التباليغ الالكترونية

26.التباليغ الالكترونية عن طريق البريد الالكتروني

27.مجموع التباليغ الالكترونية عن طريق الرسائل النصية SMS

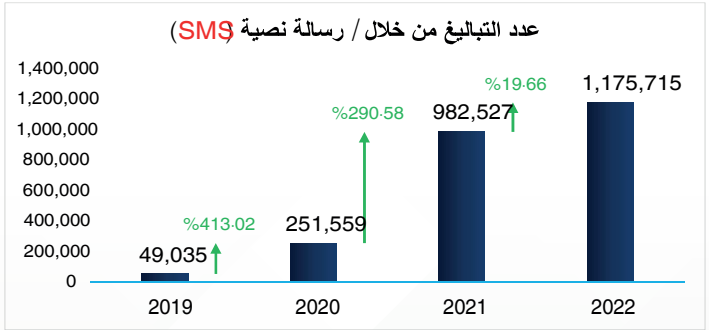

28.الاوراق المؤرشفة (دعاوى)

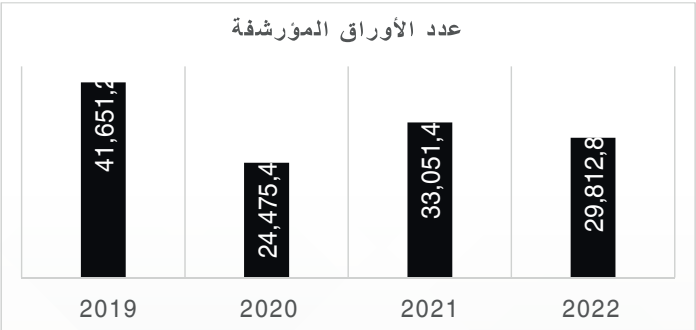

29.تباليغ الشركات

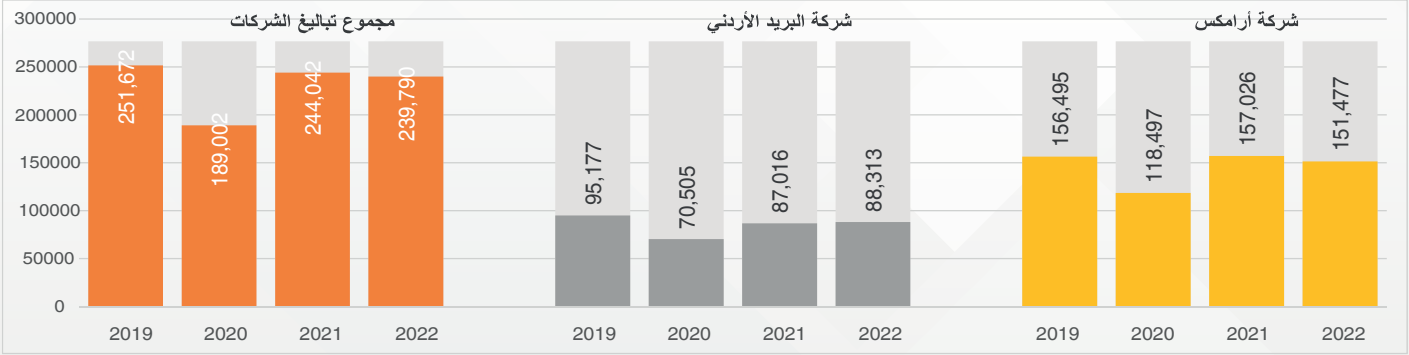

30.مؤشرات العقوبات البديلة

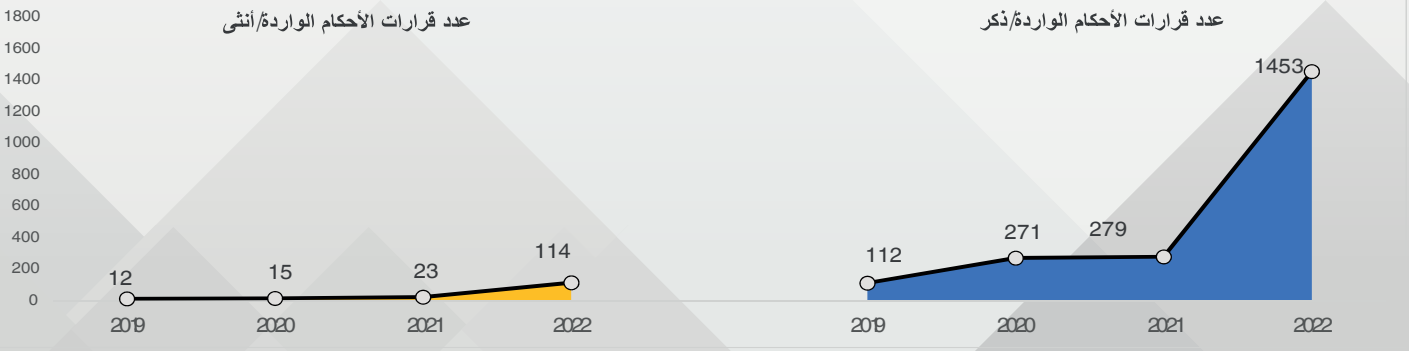

31.مجموع معاملات العقوبات البديلة

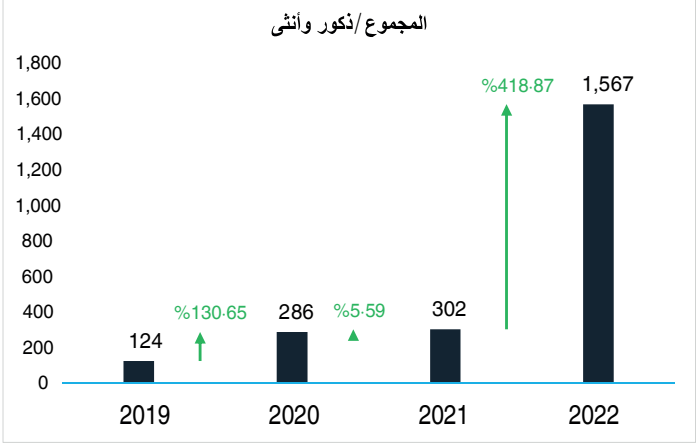

32.الاحكام والتقارير المنفذة العقوبات البديلة

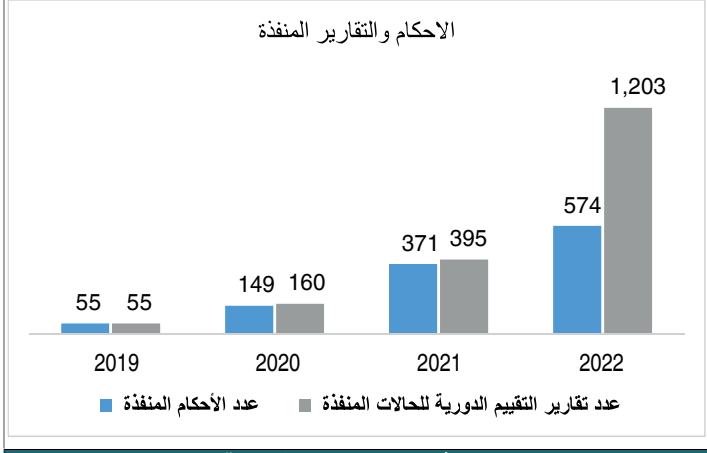

33.طلبات الخبرة وانواعها

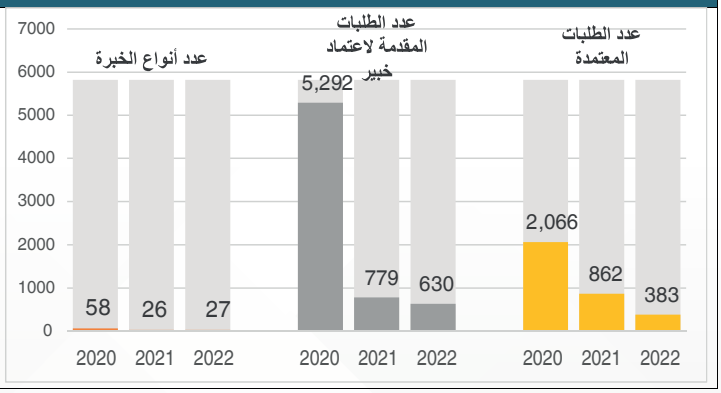

34.شهادات عدم المحكومية

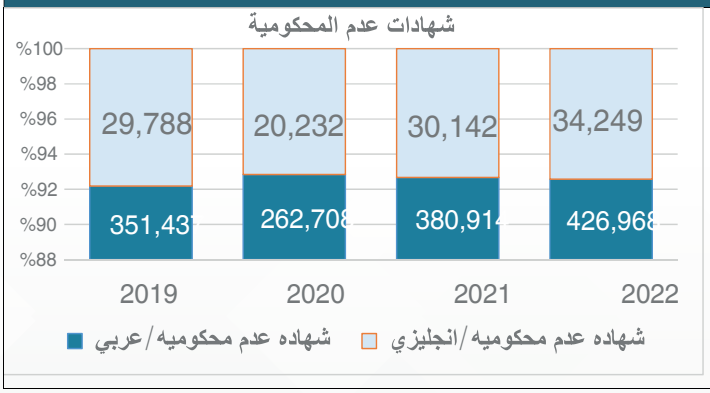

35.تباليغ الشركات

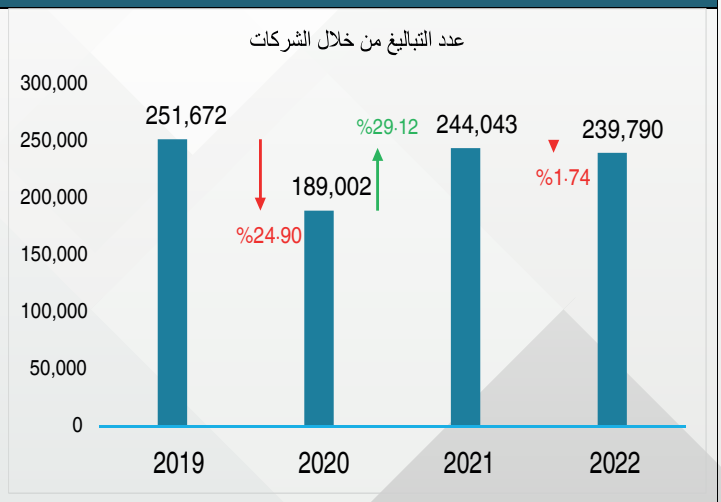

36.تباليغ المحضرين

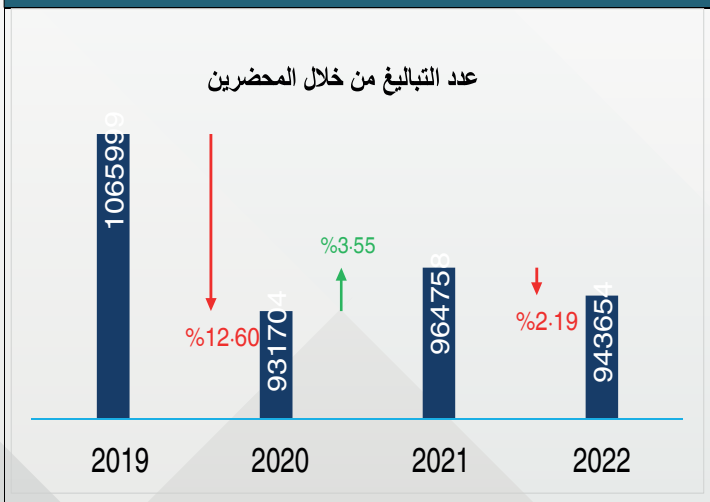

37.عدد المعاملات

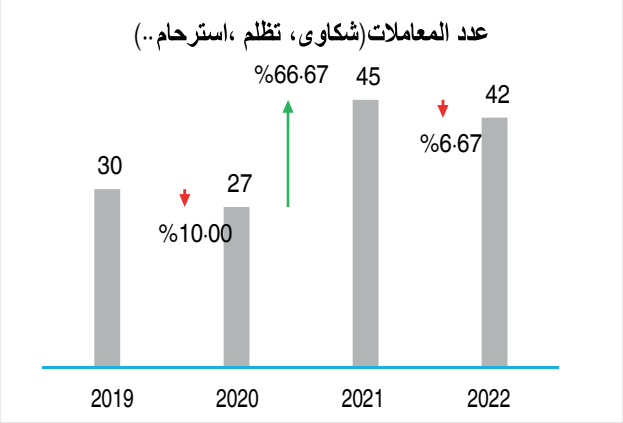

38.تباليغ الشركات

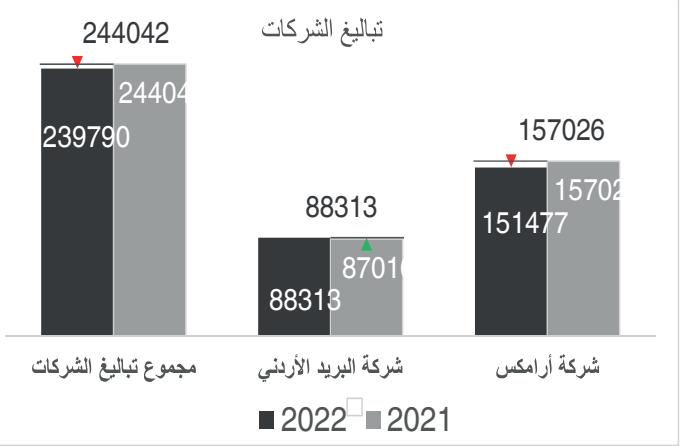

39.جلسات المحاكمه في كل المحاكم

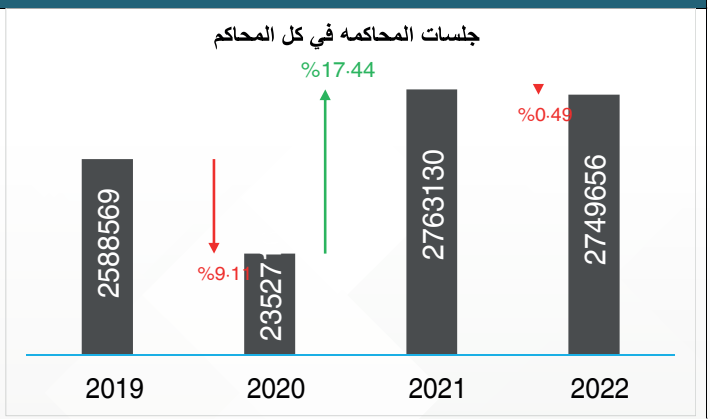

40.عدد الطلبات الاجرائيه في دوائر التنفيذ المدني

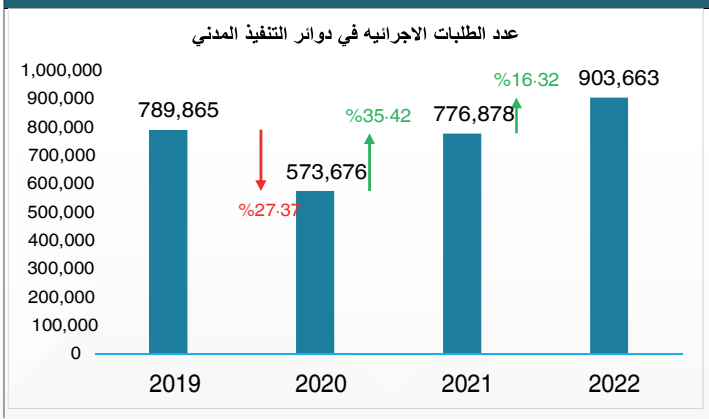

41.المذكرات المتبادله مع الامن العام

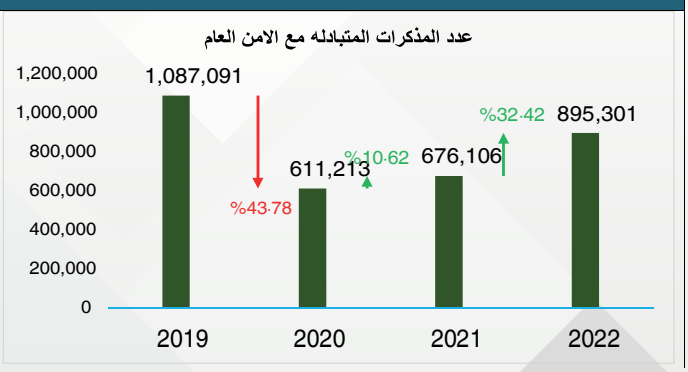

42.المعاملات المنجزة/مركز الخدمات الشاملة

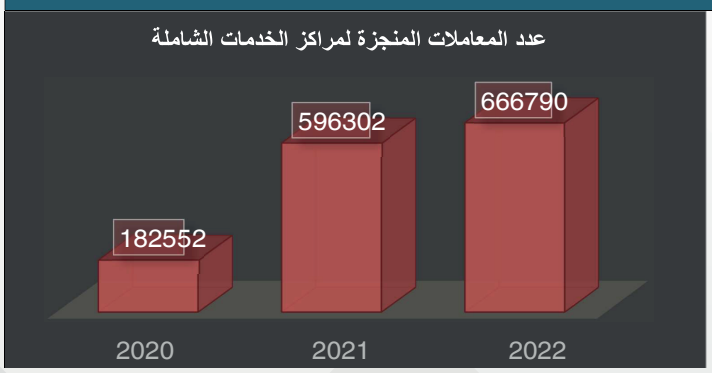

43.عدد المواطنين الذين دفعوا حسب مكان الدفع

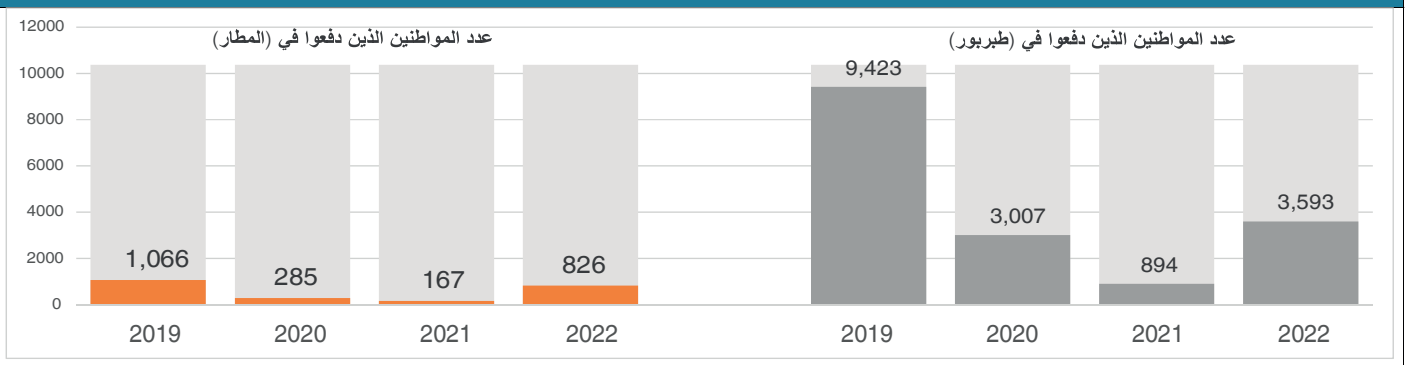

44.مجموع المبالغ المدفوعه حسب المكان

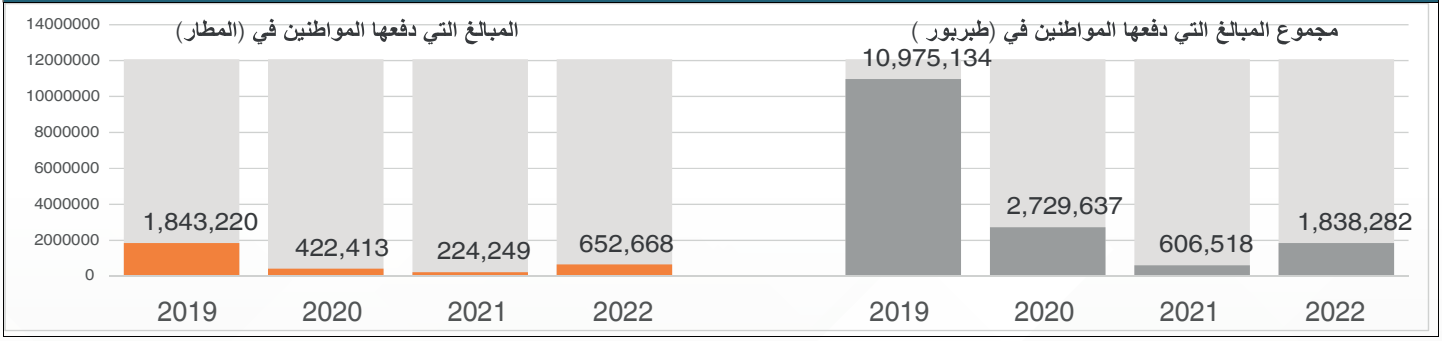

45.عدد حركات الاستعلام على السجل العدلي

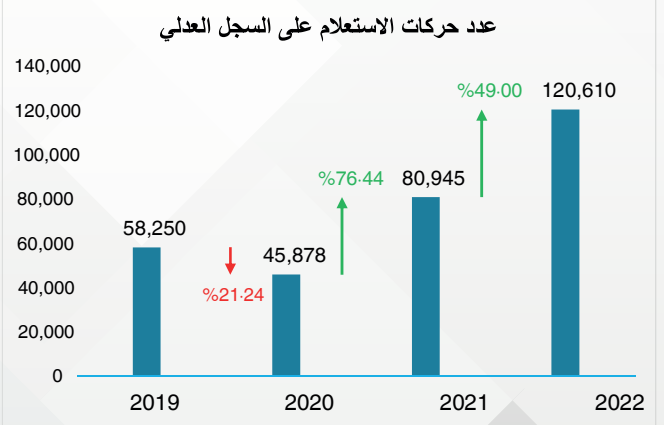

46.عدد زيارات التفتيشيه للرقابه الداخليه

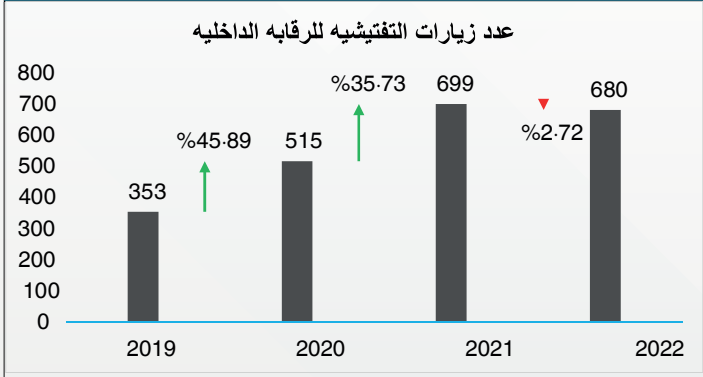

47.منصة بخدمتكم

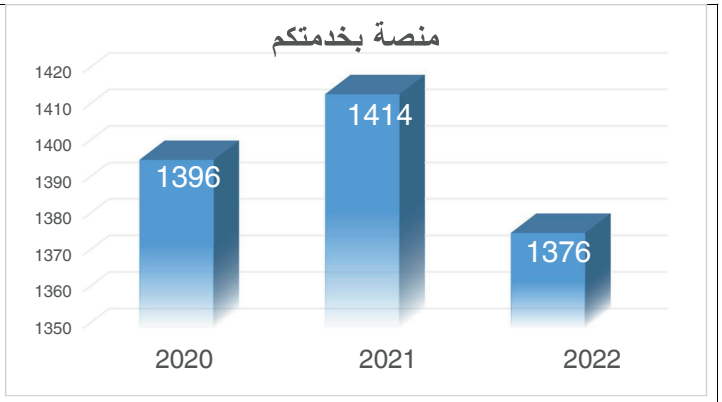

48.طلبات حق الحصول على المعلومات

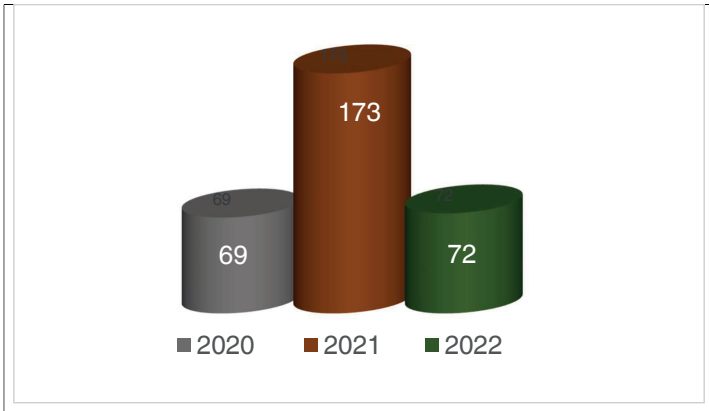

49.التعاون الدولي

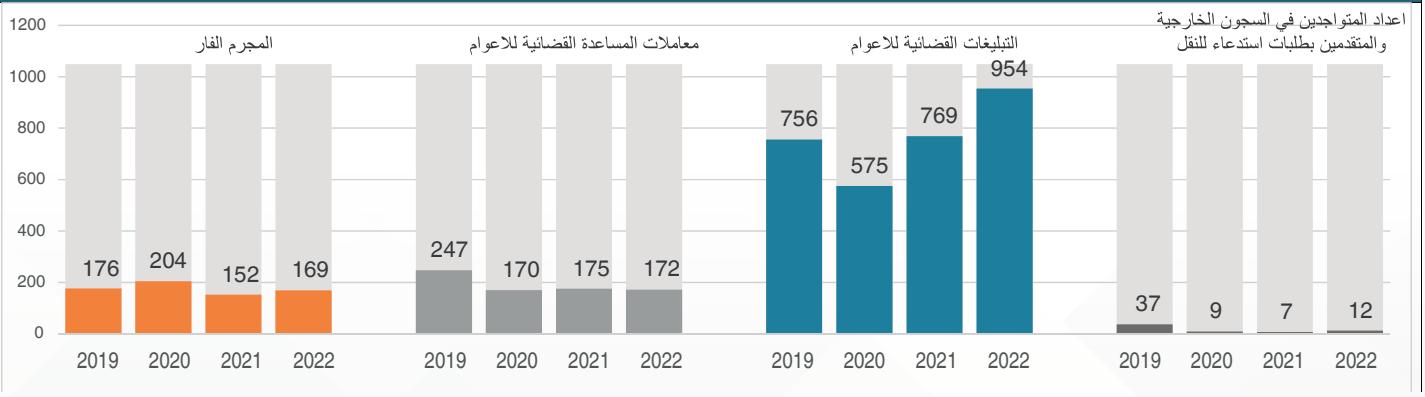

50.التبليغات القضائية

51.المساعدة القضائية

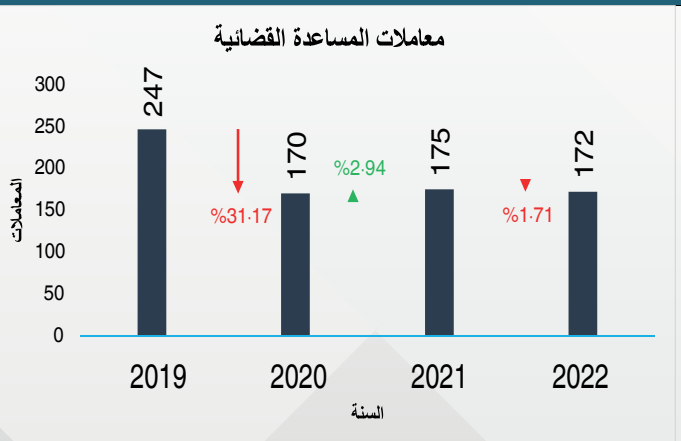

المعاملات المنجزة لمراكز الخدمات الشاملة

52.اجمالي معاملات مراكز الخدمات الشاملة

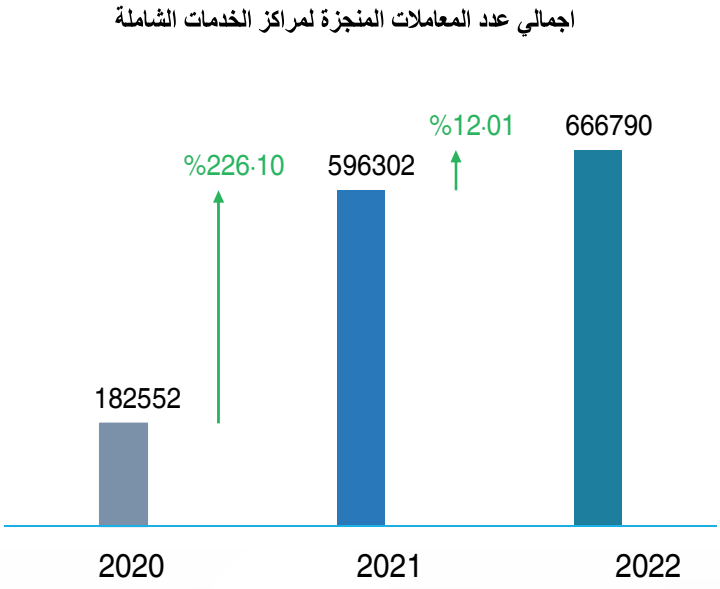

53.مقدار التغير في عدد المعاملات المنجزة لكل مركز

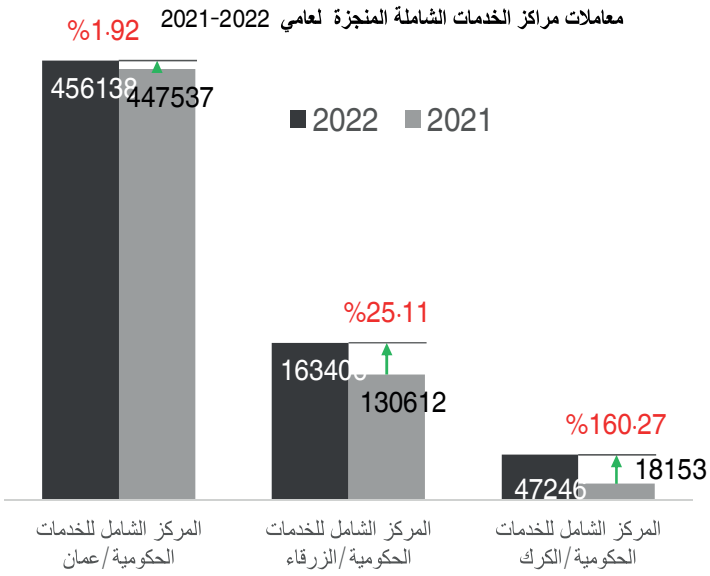

54.مركزالكرك الشامل

أسماء المراكز /المؤسسات الشريكه / الكرك	2021	2022
التنفيذ القضائي	255	678
الإقامة والحدود	153	404
المعلومات الجنائية	4888	15982
ترخيص السواقين والمركبات	690	2221
فواتيركم(الدفع الالكتروني)	3736	10986
كاتب العدل	781	1788
التصديقات	439	567
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	2556	5224
دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1209	1825
دائرة الأراضي والمساحة	242	548
البريد الأردني	1839	3700
الترسيم	363	882
عدم المحكوميه	2441	1002
المجموع	18153	47246

55.مركز الزرقاء الشامل

أسماء المراكز /المؤسسات الشريكه /الزرقاء	2021	2022
فواتيركم((الدفع الالكتروني))	16601	14756
عدم المحكومية	2601	1856
كاتب العدل	1533	2888
ترخيص السواقين والمركبات	12515	15696
دائرة المساحة والأراضي	11557	11508
دائرة مراقب عام الشركات	343	682
دائرة الأحوال المدنية والجوازات	10824	15059
كاتب العدل /وزارة العدل	1533	
وزارة الخارجية	27255	44693
المعلومات الجنائية	30550	36520
الإقامة والحدود	1616	1800
التنفيذ القضائي	6408	10779
ترسيم	5155	5130
المجلس القضائي	1	16
التصديقات	2120	2023
المجموع	130612	163406

56 مركز عمان الشامل

أسماء المراكز المؤسسات الشريكه / عمان	2020	2021	2022
إدارة ترخيص السواقين والمركبات	37746	73862	89311
عدم المحكومية	19562	23240	21852
وزارة الخارجية (تصديقات)	16136	104267	88678
دائرة مراقب عام الشركات	3949	6299	3873
دائرة المساحة والأراضي	12480	21350	21838
مركز إيداع الأوراق المالية	841	توقفت الخدمة بتاريخ 2019/3/31	
التنفيذ القضائي	2673	5898	6768
الصناعة والتجارة	2549	2101	1794
المعلومات الجنائية	53667	88711	97027
دائرة الأحوال المدنية	5287	17822	23505
فواتيركم	5435	46637	41268
الإقامة والحدود	2257	7845	6316
المجلس القضائي	11	270	16472
تصديقات كاتب العدل	11712	26270	18423
المحاسبة / وزارة العدل	8247		
ترسيم		22965	15292
كاتب العدل			3721
المجموع	182552	447537	456138

57 عدد العاملات المنجزة حسب للمؤسسات الشريكة

المؤسسة الشريكة	2020	2021	2022
مركز إيداع الأوراق المالية	841	0	0
الصناعة والتجارة	2549	2101	1794
البريد الأردني	0	1839	3700
دائرة مراقب عام الشركات	3949	6642	4555
الإقامة والحدود	2257	9614	8520
المجلس القضائي	11	271	16488
التنفيذ القضائي	2673	12561	18225
دائرة المساحة والأراضي	12480	33149	33894
دائرة الأحوال المدنية والجوازات	5287	29855	40389
فواتيركم	5435	66974	67010
وزارة العدل	39521	93714	81389
إدارة ترخيص السواقين والمركبات	37746	87067	107228
وزارة الخارجية	16136	134078	138595
المعلومات الجنائية	53667	124149	149529

58.نشر الثقافة القانونية

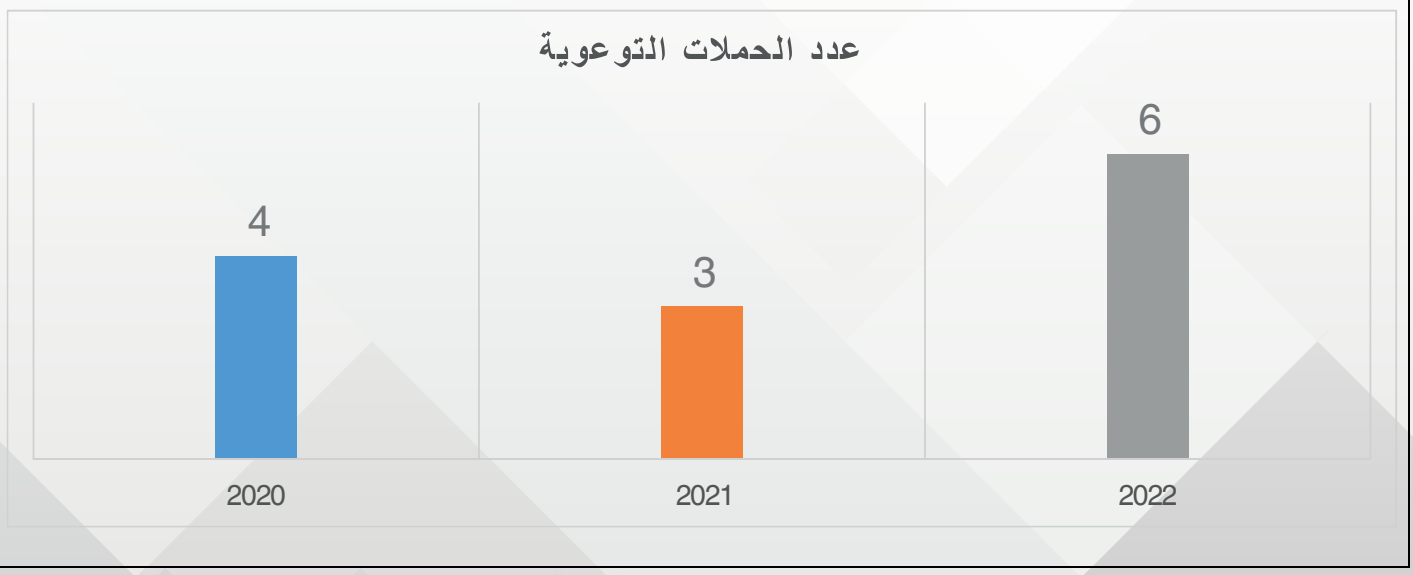

الكتاب السنوي 2022

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

moj.gov.jo @mojgovjo @MOJ_Jor mojgovjo +962 6 (5008080) مركز الاتصال الوطني